مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

داخـــل العـــدد

- تحسين صورة الإسلام والمسلمين على الفضائيات الإسلامية خلال فترة التحول الديمقراطي العربي . د. عرفة عامر
- دور وسائل الإعلام في تشكيل توقعات الجمهور المصري عن مستقبل المجتمع بعد ثورة ٢٥ يناير . د. ماهيناز محسن
- تذكر القراء للكاريكاتير في الصحافة المصرية . د. لمياء البحيرى
- مدى اعتماد الصفوة السعودية على وسائل الإعلام وقت الأزمات د. مبارك الحازمى
- تغطية الصحافة الإلكترونية للاضطرابات السياسية في الوطن العربي د. عبد الحافظ صلوى
- مصدقيه وسائل الإعلام الجديدة كمصدر للمعلومات أثناء الانتخابات البرلمانية المصرية نوفمبر ٢٠١٠ د. أحمد فاروق د. شرين على
- الأداء الحالي لسياسة الإعلان بالبنوك التجارية الفلسطينية د. أحمد حماد
- أخلاقيات المعالجة الصحفية للانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠١٠ د. محمود منصور
- الخطاب الصحفي لأزمة مياه النيل في الصحافة المصرية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير د. دعاء فكرى
- دور الصحف السعودية في نشر الثقافة الصحية بين الجمهور د. رباب صلاح
- دور البرامج الحوارية التليفزيونية في التوعية المرورية للمشاة د. أميرة صابر

العدد
السادس والثلاثون
أكتوبر ٢٠١١
(المجلد الأول)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٦٥٥٥

العدد السادس والثلاثون

أكتوبر ٢٠١١م

المجلد الأول

مجلة

البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور أسامة العبد

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور عبد الصبور فاضل

الإشراف الفنى
أ.د. سامى الكومى

سكرتير التحرير
د. محمد أحمد هاشم الشريف

المراسلات توجه المراسلات باسم الدكتور سكرتير التحرير على العنوان التالى :
القاهرة ـ جامعة الأزهر ـ كلية الإعلام بالدراسة ت : ٢٥١٠١٤٦٦

السعر للنسخة الواحدة
داخل جمهورية مصر العربية ٥٠ جنيها مصريا
خارج جمهورية مصر العربية ٤٠ دولارا أمريكيا

هيئة المحكمين

أ.د : فاروق أبو زيد
أ.د : على عجوة
أ.د : انشراح الشال
أ.د : ماجى الحلوانى
أ.د : منى الحديدى
أ.د : عدلى رضا
أ.د : سامى الشريف
أ.د : حسن عماد مكاوى
أ.د : أشرف صالح
أ.د : نجوى كامل
أ.د : شعبان شمس
أ.د : جمال النجار
أ.د : محمد معوض
أ.د : شريف درويش اللبان
أ.د : سليمان صالح
أ.د : عبد الصبور فاضل
أ.د : فوزى عبد الغنى
أ.د : محمود إسماعيل

جميع الآراء الواردة فى المجلة تعبر عن رأى أصحابها ولا تعبر عن رأى المجلة

العدد السادس والثلاثون - أكتوبر ٢٠١١ م (المجلد الأول)

الخطاب الصحفي لأزمة مياه النيل في الصحافة المصرية

قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

إعداد
د. دعاء فكرى عبد الله
مدرس الإعلام بكلية التربية النوعية
جامعة المنوفية

مقدمة

لقد زادت الاستخدامات المائية على مستوى العالم خلال القرن العشرين بمقدار أربعة أمثال ما كانت عليه من قبل، ومن المتوقع أن يقل نصيب الفرد في الأجيال القادمة من المياه العذبة المتجددة على مستوى العالم ليصل إلى ثلث ما هو عليه الآن.(١)

ونجد ملف المياه في الشرق الأوسط ما زال مفتوحاً على مشكلات مستعصية ضاغطة باتجاه نزاعات جديدة، مقتربة على احتمالات الحرب "فالحرب من أجل المياه في الشرق الأوسط" لم تعد احتمالا بعيداً طالما أن تطور حاجات شعوب المنطقة تجعل نقطة المياه في أهمية قطره النفط، بل ربما أكثر منها أهمية في تحديد مصير أمنها الغذائي.(٢)

وتعاني الإدارة المصرية من أزمة مياه النيل، وتحديداً في السنوات العشر الأخيرة، هذه الأزمة تتلخص في أن سبعا من دول حوض النيل العشر "دول المنبع" وهى: أثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا والكونغو ورواندا وبورندى تطالب بوقف العمل بالاتفاقيات التاريخية السابقة التي كانت ومازالت تنظم قواعد توزيع حصص كل دولة من مياه النيل، ومنها دولتا المصب: مصر والسودان، باعتبار أن هذه الاتفاقيات غير ملزمة لها لأنها عقدت في الحقبة الاستعمارية، وتطالب بالتوقف عن العمل بها وخاصة اتفاقية عام ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا التي تنص على أن "لا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أية أعمال ري أو كهرومائية أو أية إجراءات أخرى على النيل وفروعه أو البحيرات التي ينبع منها"، واتفاقية نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٩م التي حددت حصة مصر من المياه ب ٥٥،٥ مليار متر مكعب سنوياً، و١٨،٥ مليار متر مكعب سنوياً للسودان، كما تطالب هذه الدول بالأخذ بقاعدة " الحصص المتساوية" من مياه النيل.(٣)

وكانت المحصلة الطبيعية لذلك، مزيد من التجاهل من الدول الأخرى الأطراف في الأزمة لمصر، وقيام خمس دول حوض النيل وهى "إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا" بتوقيع اتفاقية إطارية جديدة دون النظر للاعتراضات أو التحفظات من دول المصب "مصر والسودان"، لأنه ينهى الحصص التاريخية للدولتين، لتدخل السياسة الخارجية المصرية في أزمة كانت في غني عنها، ولكنها أزمة شديدة الخطورة نظرا لارتباطها بأهم عنصر من عناصر النهضة والتنمية بل والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر، وهو نهر النيل.

وتنبع المشكلة المائية في دول حوض النيل من أن هذه الدول تعاني من مخاطر مستقبلية نتيجة نقص المياه خصوصا دولتا المصب مصر والسودان، اللتان تعتمدان علي مياه النيل اعتماداً شبه كلي. فمصر من أكبر الدول في إفريقيا بل وفى الشرق الأوسط وهذا ما يؤكده تعداد سكان مصر الذي بلغ ٨٠ مليون نسمه وفى خلال الأعوام الخمس القادمة تشير الإحصائيات انه سيصل تعداد سكان مصر إلى ١٠٠ مليون نسمه هذا ما يجعل قضية المياه في إفريقيا عامل مهم لدى مصر حيث أن مصر هذه الفترة تعانى نقص شديد في مياه الأمطار والمياه الجوفية وتعتمد مصر على حصتها من نهر النيل بنسبة ٩٥٪.(٤)

وإذا كان هناك عدة مقدمات تشير إلى أنه يلوح في الأفق ظهور أزمة ثم يتم التعامل معها عبر مراحل، فإن وسائل الإعلام تعد إحدى الأدوات المهمة التي تسهم بدور كبير في تفسير أسباب الأزمة ونتائجها وتقديم حلول لها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي قامت به الصحافة المصرية سواء قبل أو بعد ثورة ٢٥ يناير في معالجة أزمة مياه النيل بتحليل خطاب جريدتي الأهرام والمصري اليوم أثناء بداية هذه الأزمة وبعد ثورة ٢٥ يناير من منظور سياستهما التحريرية.

الإطار النظري للدراسة :

نموذج الموقف المشكل The Problematic situation[٥]

يتميز هذا النموذج بأنه يقدم طريقة منطقية منظمة لتحليل دور وسائل الإعلام في متابعة الأحداث، ومدى دقة المعلومات التي تقدمها حول الموقف المشكل الذي قد تخلقه الأزمات، وبالتالي تقييم مدى كفاءة وفاعلية الإعلام في التعامل مع الأزمات.

ويعرف الموقف المشكل بأنه أي ظرف أو موقف يتعرض فيه الفرد أو المجتمع لقدر كبير من الاضطراب مثل مواقف حالات الصراع والحرمان والحاجة وعدم اليقين وكل هذه المواقف ترتبط بشكل مباشر بموقف الأزمة أو الكارثة.

ويقترح نموذج الموقف المشكل مدخلاً يتكون من ثلاثة جوانب معرفية لدراسة وتحليل دور وسائل الإعلام في المواقف المتعارضة من جهة وعملية تشكيل الرأي العام من جهة ثانية.

وهي:

أ- نتائج المشكلة (الأزمة).

ب- أسباب المشكلة (الأزمة).

ج- الحلول المطروحة.

ويفترض النموذج: الترابط المنطقي بين الجوانب الثلاثة ووجود تأثير متبادل بينها، فالأفراد في موقف الأزمة يجب أن يتعرفوا على نتائجها وأسبابها، والحلول المطروحة لاحتواء آثارها ونتائجها وعدم تكرارها في المستقبل.

وعلى وسائل الإعلام بالتالي أن تعمل على تغطية الجوانب الثلاثة وتحقيق ترابط وتوازن بينها أثناء تغطيتها لمراحل تطور الأزمة، بحيث لا تركز على أسباب المشكلة فقط أو نتائجها وتهمل الحلول المطروحة أو تركز على الحلول ولا تهتم بالأسباب.

وقد يختلف ترتيب الجوانب الثلاث في نموذج الموقف المشكل (النتائج – الأسباب – الحلول) بحسب ظروف المشكلة أو الأزمة ونوعيتها وطبيعة الموقف الاتصالي ونوعية الجماهير.

وتؤكد الدراسات العلمية التي تعرضت للتأثير المتبادل بين الأزمة والإعلام على أهمية الدور الوسيط الذي تقوم به وسائل الإعلام وخاصة فيما يتعلق بإنجاز المهام الآتية: تقديم المعلومات – شرح أهمية ومغزى الأحداث – بناء الوفاق الاجتماعي – تخفيف التوتر والقلق.[٦]

وقد استفادت الباحثة من نموذج الموقف المشكل في تحليل خطاب جريدتي (الأهرام – المصري اليوم) تجاه أزمة مياه النيل قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير حيث قسمت أطروحات الجريدتين إلى:

أسباب الأزمة وحلول الأزمة باعتبارها موقفاً مشكلا يحتاج من وسائل الإعلام لتوضيحه.

الدراسات السابقة :

أولاً: دراسات تناولت تحليل الخطاب الصحفي

١- **دراسة راسم الجمال وخيرت معوض (٢٠٠٥): "وسائل الإعلام والتسويق السياسي دراسة على قضية الإصلاح السياسي في مصر"[٧]**: هدفت الدراسة التعرف على نوع خطاب الصحف المصرية بشأن قضية الإصلاح السياسي في مصر منذ مؤتمر القمة العربية في تونس ٢٠٠٤ إلى نهاية عام ٢٠٠٤، وتضمن البحث تحليل الخطاب الصحفي في موضوع الإصلاح السياسي في صحف الأهالي ٣٣ نصاً والوفد ٣٩ نصاً والجمهورية ٣٨ نصاً، وبذلك تكون عينة البحث ١١٠ نصاً. وتوصلت الدراسة إلى أن ثمة خطابين واضحين في الصحافة المصرية، الخطاب الأول طرحت قضية الإصلاح السياسي في إطار المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي رآها

الخطاب مبرراً لضرورة الإصلاح السياسي. أما الخطاب الثاني فقد طرح إطاراً مغايراً مضمونه أنه لا توجد في مصر أساساً مشكلات يعاني منها الشعب تستدعي إصلاحاً سياسياً.

٢- **دراسة أسامة عبد الرحيم (٢٠٠٧): "قضايا الإصلاح السياسي في الصحافة العربية الدولية- دراسة تحليلية"[٨]**: هدفت الدراسة التعرف على نوع المقالات التي استخدمتها الصحف الثلاث (الأهرام والحياة والشرق الأوسط) في إبراز قضية الإصلاح السياسي، وذلك خلال الفترة من ١ مارس ٢٠٠٤ وحتى ٣١ مايو ٢٠٠٤. وتوصلت الدراسة إلى أن الكتاب خلال فترة الدراسة ركزوا على قضايا الإصلاح، حيث جاءت الديمقراطية في المرتبة الأولى، وجاءت حرية التعبير في المرتبة الثانية وأما النمو الاقتصادي فقد جاء في المرتبة الثالثة نظراً لارتباط الاقتصاد بالسياسة وأنهما وجهان لعملة واحدة هي الإصلاح الشامل.

٣- **دراسة أسامة عبد الرحيم (٢٠٠٨): "الخطاب الصحفي في الأزمات الاقتصادية – دراسة حالة لأزمة الخبز ٢٠٠٨"[٩]**: استهدفت الدراسة التعرف على أسباب وحلول أزمة الخبز في صحف الدراسة (الأهرام – الوفد – المصري اليوم)، وتوصلت الدراسة إلى أن خطاب الوفد والمصري اليوم ركز على الإطار السياسي للأزمة، بينما ركز خطاب صحيفة الأهرام على الإطار الاقتصادي للأزمة.

ثانياً: دراسات تناولت الصحافة والأزمة :

١- **دراسة منى طه (١٩٩٥): "المعالجة الصحفية لأزمة العراق والكويت في الفترة من ١٥يوليو ١٩٨٩ حتى ١٥ يوليو ١٩٩١"[١٠]**: استهدفت الدراسة التعرف على أساليب المعالجة الصحفية لأزمة العراق والكويت من خلال تحليل مضمون عينة من الصحف المصرية الأهرام – الوفد والشعب، وأثبتت تأثير الإطار الفكري للصحف الثلاث (عينة الدراسة) على أسلوب معالجتها للأزمة وتناقضها في توضيح أسباب الأزمة.

٢- **دراسة عزة عبدا لله (١٩٩٧): " إدارة الصحافة لأزمة القدس"[١١]**: استهدفت الدراسة معرفة إدارة الصحافة المصرية لأزمة مستوطنة جبل أبو غنيم من خلال تحليل مضمون عينة من صحف (الأهرام – الوفد – الشعب – الأهلي)، وتوصلت إلى أن الصحافة المصرية اهتمت بالنقل الآلي من وكالات الأنباء ولم تعتمد على تنويع مصادرها، لذا ابتعدت التغطية الصحفية عن الموضوعية.

٣- **دراسة نوال الصفتى (١٩٩٩): " معالجة الصحافة المصرية للأزمات والأحداث الطارئة – دراسة تحليله بالتطبيق على أحداث الكشح ١٩٩٨"[١٢]**: استهدفت الدراسة التعرف على دور الصحافة المصرية في معالجة الأزمات بالتطبيق على أحداث الكشح، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحف المصرية اهتمت في عرضها وتناولها لأحداث الكشح بمسارات البرهنة للتدليل على مصداقية الطرح الإعلامي حول الأزمة حيث جاءت مجموعة الاستشهاد التاريخية والدينية والثقافية في الترتيب الأول، ثم جاءت مسألة عرض الأحداث من كافة جوانبها في الترتيب الثاني.

٤- **دراسة محمد شومان (١٩٩٩): " إدارة الصحافة لكارثة قطار كفر الدوار – دراسة تحليلية لعينة من الصحف القومية والحزبية"[١٣]**: استهدفت الدراسة معرفة إدارة الصحافة لكارثة قطار كفر الدوار من خلال تحليل مضمون ما نشرته الصحافة خلال شهر كامل بعد وقوع الكارثة، توصلت الدراسة إلى أن الصحف اليومية كانت أكثر اهتماما بكارثة كفر الدوار وذلك بحكم دورية الصدور، واتفاق صحف الدراسة على الاهتمام بالجوانب الإنسانية بينما لم تهتم بدرجة كافية بمرحلة النشاط والتعلم.

٥- **دراسة كيم سانج kim- Sung-Tae (٢٠٠١): "التغطية الإخبارية للأزمة الاقتصادية الأسيوية عام ١٩٩٧ ودور صندوق النقد الدولي في الأزمة في عصر العولمة"[١٤]**: استهدفت

الدراسة التعرف على أوجه الاختلاف والتشابه في تغطية التقارير الإخبارية التي قدمتها الصحافة عن الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام ١٩٩٧، ودور صندوق النقد الدولي في الأزمة في عصر العولمة من خلال تحليل صحف النخبة في خمس دول: (أمريكا – أند ونسيا - وكوريا الجنوبية – تايلاند – ماليزيا)، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الآسيوية التي دعمها البنك الدولي استخدمت أطر تحرير السوق في تقديم الأخبار، كما أن المصادر الإخبارية لم تنقد عملية العولمة.

٦- **دراسة كيم سنجها Kim, Sunghae (٢٠٠٣): " تغطية الصحافة الاقتصادية الغربية للأزمة المالية الكورية ١٩٩٧ "[١٥]:** استهدفت الدراسة التعرف على معرفة أداء الصحافة الاقتصادية الغربية للأزمة المالية الكورية ١٩٩٧ من خلال تحليل ٢٤٠ مقالة في الصحف الآتية (الفايننشال تايمز – وول ستريت جور نال – نيويورك تايمز – واشنطن بوست)، أظهرت الدراسة أن الصحافة الغربية تحيزت بقوة للموضوعات السلبية، وركزت على العوامل الداخلية مثل فساد النظام السياسي أكثر من العوامل الخارجية مثل التحولات الهيكلية في السوق، كما اعتمدت على المصادر الأمريكية، وهذه الدراسة توضح أن وسائل الإعلام تركز على الأخبار السلبية وتفتقر إلى تقديم وجهة النظر الأخرى (البديلة).

٧- **دراسة بيلجن نادين Billgen – Nadine (٢٠٠٦): " معالجة الصحافة لأزمة شركة Beyer عام ٢٠٠١ "[١٦]:** استهدفت الدراسة التعرف على الأطر التي استخدمتها صحيفتين: أحدهما ألمانية والأخرى أمريكية في معالجة أزمة شركة باير Beyer والتي حدثت عام ٢٠٠١ عندما اضطرت لسحب إحدى المضادات الحيوية من السوق، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اهتماما أكثر بالأزمة في الصحافة الألمانية، وأن هناك اختلافا في معظم الأطر والأطروحات التي قدمتها الصحيفتان تجاه الأزمة، بينما اعتمدت الصحيفتان على المصادر النخبوية خصوصا موظفو الشركة مع تقديم وجهة نظر المرضى.

٨- **دراسة عادل صادق (٢٠٠٦): " دور الصحافة المصرية في إدارة الأزمات دراسة مسحية على أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ "[١٧]:** استهدفت الدراسة التعرف على دور الصحافة المصرية في إدارة الأزمات، دراسة مسحية على أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، واستخدم تحليل المضمون وتحليل الخطاب لعينة من صحف الأهرام والوفد والأهالي والأسبوع، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مساحات اتفاق كبيرة بين الأطروحات التي قدمتها الصحف الأربعة عبر مواد الرأي حول أسباب ونتائج الأزمة.

٩- **دراسة دورهام فرانك Durham Frank (٢٠٠٧): " تغطية صحيفة الفايننشال تايمز لأزمة العملة التايلاندية عام ١٩٩٧ "[١٨]:** استهدفت الدراسة التعرف على تغطية صحيفة الفايننشال تايمز لأزمة العملة التايلاندية عام ١٩٩٧ وكيفية تأطير صحافة المال والاقتصاد لدور الدولة أثناء الأزمة، وتوصلت الدراسة إلى أن صحيفة الفايننشال تايمز اعتمدت على المصادر النخبوية في تغطية الأزمة، وأنها دعمت سياسات صندوق النقد الدولي التي تقوم على تحرير السوق، واعتبرت الدراسة أن عملية بناء الأخبار في صحيفة الفايننشال توضح لنا كيف تؤدى الصحافة الاقتصادية دورها في عصر العولمة.

١٠- **دراسة ثروت فتحي (٢٠٠٧): " إدارة الصحف للأزمة الثقافية – دراسة حالة احتراق قصر ثقافة بني سويف "[١٩]:** استهدفت الدراسة تقييم إدارة الصحف اليومية لأزمة احتراق قصر ثقافة بني سويف، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحف ركزت على الأنشطة الثقافية وأوضاع هيئة قصور

الثقافة وضحايا الحادث وأن المصادر الرسمية تصدرت قائمة المصادر التي اعتمد عليها الصحف في معالجة الأزمة.

ملاحظات على الدراسات السابقة :

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لاحظت الباحثة ما يلي:

١- اهتمت الدراسات العربية بالأزمات السياسية سواء كانت سياسية دولية أو سياسية عربية.

٢- اهتمام الدراسات الأجنبية بمعالجة الصحافة للازمات الاقتصادية وكيفية تأطير الصحافة لدور الدولة وسياسات صندوق النقد الدولي في عصر العولمة.

٣- ركزت الدراسات على تأطير الصحف للازمة (الأطر التي تمت معالجة الأزمة من خلالها).

٤- ركزت الدراسات على دراسة حالة واحدة (أزمة واحدة) سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

مشكلة الدراسة :

تتحدد مشكلة الدراسة في رصد وتحليل خطاب صحيفتي الأهرام والمصري اليوم نحو أزمة مياه النيل قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير والتعرف على الأطروحات التي قدمتها صحيفتي الدراسة الخاصة بأسباب وحلول الأزمة من خلال مسارات البرهنة التي استخدمها الكتاب والقوى الفاعلة في الأزمة من وجهة نظر كل صحيفة على حدة والأطر المرجعية التي استندت إليها الصحيفتين في خطابهما نحو الأزمة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير.

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة لما يلي:

- أهمية مياه النيل لمصر، وظهور أزمة بالنسبة لحصة مصر من مياه النيل خاصة مع توقيع معظم دول حوض النيل على الاتفاقية الإطارية.
- أهمية المقالات في توجيه القراء نحو القضايا الملحة وتوضيح خلفية الأحداث وتفاصيلها.
- يمكن الاستفادة من الحلول العملية التي طرحتها الصحيفتين للمساهمة في حل الأزمة.
- مواكبة الموضوع للأحداث الجارية في مصر.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

١- تحديد أسباب أزمة مياه النيل كما أوضحتها صحيفتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير.

٢- رصد الحلول التي قدمتها الصحيفتين لأزمة مياه النيل قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير.

٣- التعرف على أبعاد أزمة مياه النيل (الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية) كما أوضحتها صحيفتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير.

٤- التعرف على القوى الفاعلة في أزمة مياه النيل والأدوار التي نسبت إليها كما أوضحتها صحيفتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير.

٥- المقارنة بين خطاب الصحيفتين في طرح أسباب وحلول أزمة مياه النيل قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير.

تساؤلات الدراسة :

تتحدد تساؤلات الدراسة فيما يلي:

١- ما الأطروحات الخاصة بأسباب أزمة مياه النيل كما تضمنها الخطاب الصحفي للصحيفتين (الأهرام – المصري اليوم) قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير؟

٢- ما مسارات البرهنة التي اعتمدت عليها الخطاب في توضيح أسباب الأزمة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير؟

٣- ما الأطروحات الخاصة بحلول أزمة مياه النيل كما تضمنها الخطاب الصحفي للصحيفتين (الأهرام – المصري اليوم) قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير؟

٤- ما مسارات البرهنة التي اعتمد عليها الخطاب في تقديم حلول أزمة مياه النيل قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ؟

٥- ما القوى الفاعلة التي ظهرت في خطاب الصحيفتين قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير؟ وما الأدوار التي نسبت إليها قبل وبعد ٢٥ يناير؟

٦- ما الأطر المرجعية التي استندت إليها الصحيفتين نحو أزمة مياه النيل قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير؟

نوع الدراسة والمنهج المستخدم :

تنتمي هذه الدراسة للدراسات الوصفية التحليلية وتعتمد على منهج المسح، والذي تم من خلال مسح المقالات التي ركزت على أزمة مياه النيل في صحيفتي - الأهرام والمصري اليوم- خلال الفترة من ١مارس ٢٠١٠ وحتى٣١ مايو ٢٠١٠، ومن ١ مارس ٢٠١١ وحتى ٣١ مايو ٢٠١١.

كما اعتمدت الدراسة على المقارنة المنهجية بين ترتيب أسباب الأزمة في صحيفتي الدراسة خلال فترة الدراسة.

أدوات تحليل الخطاب :

يشير مصطلح الخطاب Discourse إلى نظام فكرى يتضمن منظومة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جانب معين من الواقع الاجتماعي بغية تملكه معرفياً ومن ثم تفهم منطقه الداخلي، ويتناول بعض المفكرين مفهوم الخطاب بمعنى المعرفة المنظمة الخاصة بجانب محدد من الواقع أو ظاهرة محددة.[٢٠]

وتفترض دراسة الخطاب وجود منتج محدد له وجهة نظر أو رأى يقدمه بشأنه مسألة خلافية ويتوجه إلى جمهور تتنازع بشأن إقناعه بصحة مواقفها عدة رؤى متباينة في واقع سياسي واجتماعي محدد يؤثر في بنية هذا الخطاب ومضمونه.[٢١]

وقد اعتمدت الباحثة في تحليل خطاب الصحافة المصرية حول أزمة مياه النيل على الأدوات التالية:

١- **مسارات البرهنة:** يعتبر تحليل مسارات البرهنة أحد الأساليب التي تعتمد عليها الباحثة في تحديد الحجج والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث لإثبات المقولات والأفكار الواضحة والصريحة في الخطاب[٢٢] ، وتحاول الدراسة الحالية التعرف على البراهين التي استخدمتها كل صحيفة من عينة البحث للتدليل على رؤيتها لأسباب وحلول أزمة مياه النيل قبل ثورة ٢٥ يناير.

٢- **القوى الفاعلة:** واستخدمت الباحثة هذه الأداة لمعرفة القوى الفاعلة في الأزمة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير والأدوار والصفات المنسوبة إليها سواء كانت إيجابية أو سلبية.

٣- **تحليل الأطر المرجعية:** لرصد الأطر التي استند إليها الخطاب في معالجة الأزمة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير.

عينة الدراسة :

اختارت الباحثة صحيفتي (الأهرام - المصري اليوم) عينة ممثلة للصحافة المصرية لإجراء الدراسة عليهما وذلك بعد نتائج دراسة استطلاعية أجرتها الباحثة على عينة من الصحف لمعرفة أكثر الصحف اهتماما بموضوع الأزمة. تم اختيار جريدة الأهرام ممثلة للصحف القومية، وحتى يمكن التعرف على مدى اتفاقها أو اختلافها مع الخطوات التي اتخذتها الحكومة لحل الأزمة. وصحيفة المصري اليوم ممثلة للصحف الخاصة لأنها أبرزت أزمة مياه النيل بشكل ملحوظ.

الفترة الزمنية للدراسة :

شملت فترة الدراسة الأعداد الصادرة عن صحيفتي (الأهرام - المصري اليوم) من ١ مارس وحتى ٣١ مايو ٢٠١٠ وهى الفترة التي برزت فيها اهتمام الصحيفتين بالأزمة واهتمت بتحليل أسبابها وتقديم الحلول لها في ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة، من ١ مارس وحتى ٣١ مايو ٢٠١١ وهى الفترة التي بدأت فيها السياسة المصرية بإجراء خطوات عملية نحو تحسين وتطوير واستعاده الدور الريادي لمصر في القارة الإفريقية من جديد بعد ثورة ٢٥ يناير.

واعتمدت الدراسة على تحليل المقالات التي نشرتها الصحيفتين عن أزمة مياه النيل في هذه الفترة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير.

أسباب اختيار مواد الرأي (المقالات) :

اعتمدت الدراسة على تحليل المقالات التي نشرتها الصحيفتين (الأهرام – المصري اليوم) عن أزمة مياه النيل في الفترة من ١مارس٢٠١٠ وحتى٣١ مايو ٢٠١٠، ومن ١ مارس وحتى ٣١ مايو ٢٠١١، وترجع أسباب هذا الاختيار لما يلي:

١- تتسم أزمة مياه النيل بتعدد أبعادها (الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية) وتباين وجهات النظر حولها وهذه الأبعاد تظهر في المقال الصحفي أكثر من غيره من الفنون الأخرى.

٢- يعتبر تحليل مواد الرأي (المقال) أكثر اتساقاً مع تحقيق هدف الدراسة وهو رصد أسباب الأزمة والحلول التي قدمتها الصحف للأزمة.

٣- يتمتع كتاب المقال برؤية ثاقبة وخبرة طويلة تمكنهم من تحليل بيانات ومعلومات عن الأزمة وتقديم حلول مقترحه لها.

٤- ارتفاع اهتمام صحيفتي الدراسة بأزمة مياه النيل من خلال المقال.

نتائج الدراسة :

أولاً: عدد المقالات التي تناولت أزمة مياه النيل قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير في صحيفتي الدراسة

جدول رقم (١)

الصحيفة	عدد المقالات		المجموع
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	
الأهرام	٣٤	٢٥	٥٩
المصري اليوم	١٧	١٠	٢٧
المجموع	٥١	٣٥	٨٦

يتضح من الجدول أن صحيفة الأهرام اهتمت بنشر مقالات عن أزمة مياه النيل خلال فترتي الدراسة سواء قبل أو بعد ثورة ٢٥ يناير أكثر من صحيفة المصري اليوم. وأشارت نتائج دراسة أسامة عبد الرحيم (٢٠٠٨) إلى اهتمام صحيفة الأهرام بنشر مقالات عن أزمة الخبز أكثر من اهتمام صحيفة المصري اليوم بنشر المقالات عن الأزمة.

بلغ عدد المقالات التي نشرتها الأهرام عن أزمة مياه النيل ٥٩ مقالاً. وهذا يشير إلى اهتمام كتاب الأهرام بطرح وجهة نظرهم حول الأزمة.

في حين أن المصري اليوم نشرت خلال فترتي الدراسة عدد ٢٧ مقالاً عن الأزمة ويرجع ذلك إلى أن صحيفة المصري اليوم اهتمت بالتغطية الإخبارية للازمة أكثر من التغطية التفسيرية لها وركزت على الصور الإخبارية ونبض الشارع وإحساس الجمهور بالأزمة وذلك من خلال القصة الإخبارية. كما أنها قدمت ملفا عن الأزمة بعنوان "أزمة المياه بين مصر ودول حوض النيل.... ملف شائك" ركزت فيه على الاتفاقيات الموقعه بين مصر ودول حوض النيل، وكانت معظمها تدور حول عدم إقامة أي مشروعات على مجرى النهر أو فروعه تقلل من نسبة تدفق المياه إلى مصر.

ثانياً: الأطروحات الخاصة بأسباب أزمة مياه النيل كما تضمنها خطاب صحيفتي الدراسة خلال فترتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

أ- الأطروحات الخاصة بأسباب الأزمة في خطاب صحيفتي الدراسة قبل ثورة ٢٥ يناير

جدول رقم (٢)

الأطروحة	الأهرام		المصري اليوم	
	ك	٪	ك	٪
تقصير حكوماتنا	٨	٢٣،٥	٣	١٧،٦٥
غياب الدور المصري في إفريقيا	٧	٢٠،٥	٦	٣٥،٢٩
الأطماع الخارجية	٦	١٧،٦	٥	٢٩،٤١
الزيادة السكانية	٤	١١،٧	٢	١١،٧٦
سوء الاستهلاك	٤	١١،٧	١	٥،٨٨
تعدد مصادر التصريحات عن الأزمة	٥	١٤،٧	-	-
المجموع	٣٤	١٠٠	١٧	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن خطاب صحيفتي الأهرام والمصري اليوم اتفق علي أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة هي غياب الدور المصري في إفريقيا وتقصير الحكومة والأطماع الخارجية مع اختلاف النسب.

أشارت نتائج دراسة عبد العظيم، وآخرين (١٩٨٥) إلي دور الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل ، وتحريض دول المنبع ضد دولتي المصب مصر والسودان.[٢٣]

هناك سبب للأزمة ظهر في الأهرام ولم يذكر في صحيفة المصري اليوم وهو تعدد مصادر التصريحات عن الأزمة.

وعلى مستوى كل صحيفة على حدة فيتضح الآتي:

أولاً: الأطروحات الخاصة بأسباب أزمة مياه النيل في صحيفة الأهرام قبل ثورة ٢٥ يناير

يتضح من الجدول السابق أن الأطروحات الرئيسية التي ركز عليها خطاب صحيفة الأهرام واعتبرها معظم الكتاب سبباً أساسياً لأزمة مياه النيل هو:

١- **تقصير حكوماتنا** والتي أدت بدورها إلى سوء العلاقات بين مصر ودول حوض مياه النيل حيث تكرر بنسبة ٢٣،٥٪، ويستخدم كتاب الأهرام عدة مسارات للبرهنة على ذلك:

أن إهمال الحكومة وقصر نظرها هو السبب في لجوء تلك الدول إلى تهديدنا في شريان حياتنا مياه النيل.(٢٤)

ويرى خطاب الأهرام أن السبب في هذه الأزمة هي الحكومة حيث أكد الدكتور نظيف رئيس الوزراء أن العلاقات بين مصر ودول حوض النيل تقوم على التفاهم المتبادل، حتى الآن مازلنا ندور في إطار التصريحات تارة نتعامل مع دول الحوض على أنها شقيقة وما الأزمة الراهنة إلا سحابة صيف وتارة أخري يخرج علينا من يدعو إلى استخدام القوة في التعامل مع دول الحوض.(٢٥)

كما يركز خطاب الأهرام على أن الحكومة هي السبب حيث أن غياب التفاعل مع الدول المعنية هو السبب في الحالة الجديدة التي دفعت زملاء وأشقاء النهر إلى أن يصروا على قلب أوضاع مستقرة منذ زمن بعيد أو كان وجودها يمكن أن يمنع وقوع ذلك وجري المنطق على أنه لو كان هناك اهتمام بدول حوض النيل لما جري الذي جري.

وأن هناك حالة من عدم التوازن في سياستنا الخارجية لصالح المشرق العربي سرعان ما ظهرت آثارها على مصالحنا الحيوية في الجنوب حيث وادي النيل كله بل القارة الإفريقية كلها.(٢٦)

٢- **أما السبب الثاني للأزمة والذي تبناه خطاب صحيفة الأهرام هو غياب الدور المصري في إفريقيا، وذلك بنسبة ٢٠،٦٪**

وتبرهن الصحيفة على ذلك بما يأتي:

إن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة هو ضعف الوجود المصري في هذه الدول وغياب الفكر التعاوني مع دول الحوض في مجالات من شأنها أن تراعي توازن المصالح والاحتياجات المتبادلة.(٢٧)

وأكد "د. حسن مكي" على أن غياب الدور المصري في إفريقيا هو الذي فجر الأزمة وقال أن مصر رضيت أن تكسب اللحظة الحاضرة وتخسر المستقبل بعلاقاتها بالسودان ودول الحوض.(٢٨)

٣- **أما السبب الثالث للأزمة الذي ركز عليه خطاب صحيفة الأهرام فهو الأطماع الخارجية، وذلك بنسبة ١٧،٦٪**

حيث قدم كتاب الأهرام براهين عديدة على ذلك: اتفاق عنتيبي الذي شهد لأول مرة توقيعاً جزئيا على اتفاق يخص النيل ترفضه دولتا المصب هو نتاج طبيعي لتزاوج مصالح بين دول المنبع التي تبحث منذ عقود عن مسارات حقيقية لتنمية شعوبها واقتصادياتها وأطراف أخري وجدت في النهر العظيم مياها ووديانا حلولا لمشكلاتها الكل يعلم أطماع إسرائيل واليوم أضيف بسبب أخر لا يقل أهمية وخطورة يتعلق بنزعة العديد من دول العالم للتوسع في الاستثمار الزراعي خارج حدودها.(٢٩)

وأن إسرائيل لها يد في تقليب دول المنبع على مصر لكي تمنعها من المساندة الكاملة للشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة.[٣٠]

وأيضا "عطية عيسوي" يري أن الأطماع الخارجية وراء أزمة مياه النيل فيقول أن الحكومات الإسرائيلية تسعي لتوطيد وجودها في دول المنبع وغيرها من الدول الإفريقية للحصول على المعادن الإستراتيجية اللازمة لصناعة وإقامة المزارع الواسعة لتوفير المحاصيل الغذائية التي تحتاج إلى مياه.[٣١]

وهناك أسباب أخرى للازمة ظهرت في خطاب صحيفة الأهرام ولكن بنسب أقل وهى:

٤- الزيادة السكانية وسوء الاستهلاك، وذلك بنسبة ١١،٨٪

فالمسألة هي أننا إزاء مجموعة من الدول الفقيرة للغاية، التي رغم فقرها الشديد فإنها تواجه زيادة سكانية كبيرة، حتى وصل العدد في أثيوبيا - أهم دول الحوض ومصدر ٨٥% من إجمالي المياه القادمة إلي مصر- إلي أكثر من٨٥ مليون نسمة تضعها في المكانة الثانية بعد نيجيريا- من حيث عدد السكان في القارة الأفريقية.[٣٢]

وبالتالي زادت احتياجات شعوب دول الحوض بزيادة السكان وأصبحت مطالبها ضغوطا علي الحكام مع تزايد الوعي والحريات.[٣٣]

كما ركز خطاب الأهرام على أن من أسباب الأزمة سوء الاستهلاك في ري آلاف الأمتار المكعبة من المياه الصالحة للشرب في ري ملاعب الجولف التي أنشأتها الطبقات المترفة في المدن الجديدة حول كثير من العواصم العربية.[٣٤]

٥- تعدد مصادر التصريحات عن الأزمة، وذلك بنسبة ١٤،٧٪

حيث يرجع كاتب الأهرام الأزمة إلى تعدد مصادر التصريحات وجاء أطروحته كما يلي: (أن هناك من يتعجل حالة الصدام بينما المطلوب هو الحوار المادي وإذا كان هناك من خطر حقيقي يواجهنا فهو تعدد مصادر التصريحات عن أزمة يمكن أن تتعدد فيها جهات الفكر والبحث والدراسة والاتصالات، ولكن مع تحديد لسان واحد يصدر التصريحات الإعلامية رحمة بمصر!).[٣٥]

ويربط "سامح عبد الله" بين الأزمة وتصريحات الخبراء.[٣٦]

وجاء نص أطروحته كما يلي: (ويقول الخبراء أيضا إن حروبا كثيرة ستنشب خلال العقود القليلة المقبلة بسبب النزاعات علي الماء وهي نبوءة، كما أعتقد، لا مجال لها أبدا بين دول حوض النيل).

وتؤكد صحيفة الأهرام على مدي خطورة تعدد مصادر التصريحات في الأزمة.[٣٧]

وجاء نص الأطروحة كما يلي: (أن لابد من التركيز على قضية مهمة للغاية وهى قضية الزج بإسرائيل في ملف مياه النيل لأن إسرائيل موجودة في إفريقيا وتتعامل مع دول المنبع من منطلق مصلحي ولكن هذا الوجود لا يعني أن هذه الدول الإفريقية قد باتت حليفة إسرائيل أو أن إسرائيل توجه سياسات هذه الدول ومن الخطورة الحديث وفق هذه النغمة فالدول الإفريقية ومن بينها دول المنبع من حقها أن تشعر بإهانة من هذه النوعية من الكتابات، كما أن الحديث علي هذا النحو ينطوي علي قدر من الوصاية، ومن ثم المحاسبة وفق ما نري من أسس ومعايير، هذا منطق أعوج ومغلوط ينبغي الإقلاع عنه فورا، والتعامل مع الدول الإفريقية عامة، ودول منابع النيل خاصة علي أنها دول مستقلة تحكم أغلبها حكومات ديمقراطية، تعمل علي تحقيق مصالح شعوبها).

ثانيا: الأطروحات الخاصة بأسباب أزمة مياه النيل في صحيفة المصري اليوم قبل ثورة ٢٥ يناير

يتضح من المؤشرات الكمية أن السبب الرئيسي لازمة مياه النيل كما ظهر في خطاب صحيفة المصري اليوم هو:

١- غياب الدور المصري في إفريقيا، وذلك بنسبة ٣٥،٢٩٪

حيث أن المشكلة تكمن في إهمال مصر للدول الإفريقية فلم يكن أمام تلك الدول سوي أن تهددنا في شريان حياتنا مياه النيل.(٣٨)

٢- الأطماع الخارجية، وذلك بنسبة ٢٩،٤١٪

بينما يأتي سبب الأطماع الخارجية في الترتيب الثاني لأسباب الأزمة، حيث يرى كتاب المصري اليوم وجود أصابع أجنبية تحاول استغلال الأزمة للضغط على دول المصب، أي مصر والسودان. وإذا لم نتحرك على الجبهتين معاً، وفى تنسيق وتناغم كامل مع السودان، فلن يكون بمقدور السياسة الخارجية المصرية أن تصبح في وضع يمكنها من الدفاع عن حقوق مصر المشروعة في مياه النهر.

وأيضا فإن أطماع الدول الخارجية هي التي زادت من الأزمة حيث تعاونت مع دول المنبع في عمل مشاريع مائية ولعل أخرها إقامة إثيوبيا سد يحجز ٩ مليارات متر مكعب سنويا بالتعاون مع الصين فضلا عن تعاون غالبية تلك الدول مع إسرائيل في الزراعة والمتعلقة بالري.(٣٩)

٣- أما السبب الثالث للأزمة الذي تبناه خطاب صحيفة المصري اليوم فهو تقصير حكوماتنا، وذلك بنسبة ١٧،٦٥٪

فهناك ضعف وإهمال وتقصير منذ سنوات ولم تحدث المحاولات الجادة الناجحة لاحتواء الاحتياجات والطموحات الأفريقية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.. نعم لهذه الأسباب وصلنا إلى هذه النتيجة.(٤٠)

وتجمعت أسباب كثيرة للفشل تعكس وتؤكد أن الحكومة تعمل في منظومة فشل متناغمة.(٤١)

هذه كانت أكثر الأطروحات تكرارا في صحيفة المصري اليوم لكن هناك أطروحات أخري منها:

٤- الزيادة السكانية، وذلك بنسبة ١١،٧٦٪

ويقول "د.حسن نافعة" في تقديري، باعتراف الجميع بوجود أزمة عالمية في المياه لأسباب كثيرة، أهمها الزيادة المطردة في استهلاك المياه بسبب الزيادة الطبيعية للسكان، من ناحية، وزيادة احتياجاتهم ومطالبهم باطراد بسبب تغير أنماط الحياة، من ناحية أخرى.(٤٢)

٥- وهناك أيضا سوء الاستهلاك، وذلك بنسبة ٥،٨٨٪

تقول الكاتبة نحن بالفعل نعيش في حالة فقر مائي، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه حوالي ٨٠٠م مكعب سنوياً ويتوقع أن ينخفض إلى ٦٠٠م عام ٢٠١٧ فيما يصل هذا المعدل في العالم إلى ١٠٠٠م. وبين إهدار وسوء استخدام المياه، وإهدار العلاقات الأفريقية، نبقى ننتظر أن نفيق وندرك ما فاتنا.(٤٣)

ب - **الأطروحات الخاصة بأسباب الأزمة في خطاب صحيفتي الدراسة بعد ثورة ٢٥ يناير**

جدول رقم (٣)

الأطروحات الخاصة بأسباب الأزمة	الأهرام		المصري اليوم	
	ك	٪	ك	٪
توقيع أوغندا انضمام بوروندي لاتفاقية عنتيبي	٥	٢٠	٣	٣٠
السياسات الأفريقية والمائية الفاشلة للنظام السابق	٥	٢٠	٣	٣٠
غياب الدور المصري في إفريقيا	٥	٢٠	١	١٠
التهويل وتجاهل الحقائق	٤	١٦	-	-
تدخل بعض الدول الأجنبية	٢	٨	٣	٣٠
فشل المساعدات المصرية	٢	٨	-	-
بناء سد أثيوبيا	٢	٨	-	-
المجموع	٢٥	١٠٠	١٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أتفاق خطاب صحيفة الأهرام والمصري اليوم في أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة هي انضمام بوروندي لاتفاقية عنتيبي، السياسات الأفريقية والمائية الفاشلة للنظام السابق.
وتتفق صحيفتي الأهرام والمصري اليوم على أن التدخل الأجنبي أحد أسباب الأزمة.

كما نجد أن الحلول التي طرحتها صحيفة الأهرام كانت كثيرة وذلك راجع لزيادة عدد المقالات. وعلى مستوى كل صحيفة على حدة فيتضح الآتي:

أولاً: الأطروحات الخاصة بأسباب أزمة مياه النيل في صحيفة الأهرام بعد ثورة ٢٥ يناير

١ - يتضح من المؤشرات الكمية أن الأسباب الرئيسية لأزمة مياه النيل بعد الثورة كما ظهر في خطاب صحيفة الأهرام هو انضمام بوروندي لاتفاقية عنتيبي و السياسات الأفريقية والمائية الفاشلة للنظام المخلوع و غياب الدور المصري في إفريقيا حيث تكرر بنسبة ٢٠٪:
حيث يرى "عطية عيسوي" أن انضمام بوروندي لاتفاقية عنتيبي. التي أبرمتها خمس من دول منابع النيل - أوضع مصر والسودان في موقف صعب .
فقد اكتمل بتوقيعها النصاب القانوني لبدء سريان الاتفاقية برغم محاولاتنا إثناءها والكونغو عن ذلك حتى لا تلغي الاتفاقيات الموقعة في عهد الاستعمار والتي تضمن لمصر حصة مياه قدرها٥٥,٥ مليار متر مكعب.(٤٤)

ودول حوض نهر النيل الخمس الموقعة علي الاتفاقية الإطارية المعروفة باسم 'عنتيبى' وهي إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وإريتريا وأحداث ثورة٢٥ يناير وحالة الانشغال الداخلي المؤقتة في مصر لدعوة بوروندي للانضمام للاتفاقية لتكتسب بذلك الشكل القانوني المطلوب.(٤٥)

حيث" أن السياسات الأفريقية والمائية الفاشلة للنظام السابق هي التي أوقعت مصر حاليا في هذا المأزق الخطير وبات لزاما علي الدولة أن تبذل جهودا خارقة في المراحل المقبلة لإنقاذ ما أفسده الفاسدون والفاشلون في حكومات ما قبل الثورة.(٤٦)

وأن الاستعلاء التي تعامل بها النظام المصري السابق مع هذه الدول وأشقائنا فيها والتي هدمت ما أنجزته مصر في الستينيات من صروح للمحبة والإخاء والمصالح المشتركة التي عادت بالخير علي شعوبنا جميعا بل وبات إخواننا في إفريقيا يشكون من قلة الاهتمام بهم واللامبالاة بمصالحهم وفرض الإرادة المصرية بكل السطوة والتعالي عليهم ويحنون للأيام المصرية الغالية في الستينيات التي كانت مصر تحيطهم فيها بكل الاهتمام والرعاية بل وتسبقهم في تقديم كل ما يحتاجونه إليهم.(٤٧)

وفي عصور سابقة تمتعت سياسة مصر بدور فعال، وتوازن حكيم بين هويتها ومصيرها الإفريقي ومصيرها العربي والشرق أوسطي، هذا بالإضافة إلي دورها العالمي، ولأسباب بعضها معروف ومقبول وبعضها غير معروف، تقلصت هذه السياسة تدريجيا وأختل التوازن علي حساب الكفتان الإفريقية أولا والعالمية ثانيا.(٤٨)

٢- أما السبب الثاني للأزمة والذي تبناه خطاب صحيفة الأهرام هو التهويل وتجاهل الحقائق، وذلك بنسبة ١٦٪

حيث يقول "عطية عيسوي" ما حجة المتخصصين ورجال الإعلام في التهويل وتجاهل الحقائق وتوجيه الاتهامات جزافا لحكومة أثيوبيا ومستثمري الخليج وهم المنتظر منهم أن يتحروا الدقة ويحذروا أولي الأمر علي قدر الخطر، فما معني أن يتهم البعض أثيوبيا بشن حرب مياه علي مصر ويصفوا أموال مستثمري الخليج بأنها تهطل علي أديس أبابا كالمطر؟.. وهل من مصلحتنا معاداة دول الخليج أو حتى أثيوبيا؟..أليس من الأفضل أقناعهم بالمنطق بألا يضروا بنا؟.(٤٩)

٣- أما السبب الثالث للازمه هو تدخل بعض الدول الأجنبية وفشل المساعدات المصرية وبناء سد أثيوبيا، وذلك بنسبة ٨٪

حيث أن هناك دول تمول سرا إنشاء سدود في أثيوبيا مثلا وتتكر ذلك لأن قواعد البنك الدولي تمنع تمويل أي مشروع ما لم تتفق عليه كل دول الحوض.(٥٠)

كما فشلت مساعداتنا الاقتصادية والفنية في إثناء أثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا عن إبرام اتفاقية عنتيبى، ومن الممكن أن تنضم الكونغو إليها قريبا.(٥١)

وأشارت نتائج دراسة محمود سمير أحمد (١٩٩٨) إلى ضآلة الحوافز الاقتصادية من جانب مصر والسودان لدول المنبع، والتي تعد أهم المعوقات أمام تطوير التعاون بين دول حوض النيل.(٥٢)

وتوضح نجلاء ذكري أن استقبال المصريين ما أعلنته إثيوبيا عن اعتزامها إنشاء سد الألفية بالكثير من الغضب الممتزج بالقلق خاصة مع ما تردد أن الدراسات الخاصة بهذا السد تشير إلي أنه سيحجب نحو ٢٠ مليار متر مكعب من حصة مصر من المياه البالغة٥٥ مليار متر مكعب وليس٥% من الحصة كما أشاعت إثيوبيا.(٥٣)

ثانياً: الأطروحات الخاصة بأسباب أزمة مياه النيل في صحيفة المصري اليوم بعد ثورة ٢٥ يناير

يتضح من الجدول السابق أن الأطروحات الخاصة بأسباب أزمة مياه النيل كما جاءت بصحيفة المصري اليوم كانت بسيطة جدا وذلك راجع لقلة عدد المقالات التي تناولت الأزمة بعد الثورة ومن هذه

الأسباب **توقيع أو غندا والتدخل الأجنبي والخيبة الشديدة للنظام السابق** بنسبة ٣٠٪:
حيث أن أزمة دول حوض النيل قد تفاقمت كثيرا في الآونة الأخيرة، خاصة بعد قيام أو غندا بالتوقيع على اتفاقية إطارية، رفضتها مصر والسودان، من شأنها أن تلحق ضررا جسيما بحقوقهما التاريخية في مياه النهر، إذا قُدر لهذه الاتفاقية أن تدخل حيز التنفيذ بصيغتها الحالية.[٥٤]

كما سيطرت إسرائيل على السوق الأفريقية ومدت الجسور في ظل غياب مصري تام وغفلة حكومية وشعبية كاسحة، وفي النهاية استيقظنا على كارثة المياه، وتذكرنا أن هناك شيئا اسمه أفريقيا.[٥٥]
ويرى "د.محمد أبو الغار" أن الخيبة الشديدة، التي تبلغ حد الخيانة في النظام المصري السابق، الذي أدى سوء أدائه وعدم قدرته، إلى الاختيال والتعالي غير المبرر والخطير على مستقبل مصر تجاه دول أفريقيا. وجزء من أسباب الفشل الذريع للدبلوماسية المصرية هو أن سياساتها الخارجية كانت تدار من رئاسة الجمهورية بالكامل، وأصبح وزير الخارجية المصري لا رأى له، وكأنه سكرتير دبلوماسي للرئيس، وحيث إن قادة القصر الموجودين الآن في طره ليس عندهم الكفاءة لإدارة الدبلوماسية المصرية، فتدهورت الأمور بسرعة شديدة، وضاعف من المشكلة أن الخارجية أصبحت تدفع بأقل الدبلوماسيين كفاءة إلى البلاد الأفريقية.[٥٦]

٢- أما السبب الثاني للأزمة هو غياب الدور المصري في إفريقيا، وذلك بنسبة ١٠ ٪

حيث أكدت على غياب الدور المصري في المنطقة لسنوات طويلة وخاصة في السودان ينذر الأمن القومي المصري بالخطر في أشكال عديدة منها ما هو مباشر وغير مباشر.

المقارنة بين أطروحات أسباب أزمة مياه النيل في خطاب صحيفتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

- **اتفقت صحيفتي الدراسة قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير على أن من أهم أسباب الأزمة غياب الدور المصري في إفريقيا إلا أنه ظهر ذلك في خطاب صحيفتي الدراسة بعد ثورة ٢٥ يناير في المرتبة الأولى، بينما ظهر في خطاب صحيفتي الدراسة قبل ثورة ٢٥ يناير في المرتبة الثانية.**
- **هناك أسباب للأزمة ظهرت في خطاب صحيفتي الدراسة قبل ثورة ٢٥ يناير فقط ولم تظهر في خطاب صحيفتي الدراسة بعد ثورة ٢٥ يناير وهي تعدد مصادر التصريحات عن الأزمة، سوء الاستهلاك، الزيادة السكانية.**
- **هناك أسباب للأزمة ظهرت في خطاب صحيفتي الدراسة بعد ثورة ٢٥ يناير فقط ولم تظهر في خطاب صحيفتي الدراسة قبل ثورة ٢٥ يناير وهي السياسات الإفريقية والمائية الفاشلة للنظام المخلوع والتهويل وتجاهل الحقائق وفشل المساعدات المصرية.**
- **ومعنى ذلك أن بعض الكتاب في صحيفتي الدراسة بعد ثورة ٢٥ يناير يلقون اللوم على النظام السابق في الأزمة.**

ثالثاً: الأطروحات الخاصة بحلول أزمة مياه النيل كما تضمنها خطاب صحيفتي الدراسة

أ- الأطروحات الخاصة بحلول الأزمة في خطاب صحيفتي الدراسة قبل ثورة ٢٥ يناير

جدول رقم (٤)

أطروحات حلول الأزمة	الأهرام		المصري اليوم	
	ك	٪	ك	٪
استمرار المفاوضات	٧	٢٠،٦	٨	٤٧،٠٦
التعاون الاقتصادي	٧	٢٠،٦	٧	٤١،١٨
تشكيل مجموعة عمل من كبار المتخصصين والفنيين	٨	٢٣،٥	٢	١١،٧٦
قيام مصر بعمل برامج تنمية لتحسين الأحوال المعيشية لدول الحوض	٧	٢٠،٦	-	-
تعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل استخدام أفضل لمياه الأمطار الماثلة	٥	١٤،٧	-	-
المجموع	٣٤	١٠٠	١٧	١٠٠

يتضح من المؤشرات الكمية أن الحلول التي قدمتها صحيفة الأهرام تناولت أبعاداً اجتماعية ثم اقتصادية وسياسية بينما نجد الحلول التي طرحتها المصري اليوم حلول سياسية في المرتبة الأولى. وعلى مستوى كل صحيفة على حدة فيتضح الآتي:

أولاً: الأطروحات الخاصة بحلول أزمة مياه النيل في صحيفة الأهرام قبل ثورة ٢٥ يناير

يتضح من الجدول السابق لحلول الأزمة التي قدمها خطاب الأهرام أن كتاب الأهرام ناقشوا الأزمة بعمق وقدموا حلولا عملية لما جاءت كما يأتي:

١- تشكيل مجموعة عمل من كبار المتخصصين والفنيين، وذلك بنسبة ١٣،٥٪

يجب المبادرة بتشكيل مجموعة عمل من كبار المتخصصين والخبراء لدراسة الملف بأكمله ودراسة الأوضاع في دول الحوض السبع لأن مياه النيل هي قضية أمن قومي مصري ومن ثم لابد التعامل معها بقدر أكبر من الجدية والأهمية وألا تترك القضية للهواة وغير المتخصصين يدلون بدلوهم على النحو الذي تلتقطه أطراف مختلفة وتوظفه من أجل مزيد من التباعد بين مصر ودول الحوض.(٥٧)

وأن حل الأزمة يبدأ من التعرف على المعلومات الضرورية عن الآخرين حيث لا توجد دراية كافية بشأن الأوضاع الداخلية للدول التسع المطلة على حوض النيل فالمسألة هي أننا إزاء مجموعة من الدول الفقيرة للغاية التي رغم فقرها تواجه زيادة سكانية كبيرة إضافة إلى التغيرات المناخية وبالتالي

فهناك إلحاحا على فهم جديد للقضية بأخذ احتياجاتنا واحتياجات الآخرين في الحسبان ويقول أيضا أن وقت التضريحات والتصورات الأكاديمية انتهي وجاء وقت عمل الخبراء.(٥٨)

وعلى مصر عمل فريق على أعلي مستوي لإدارة هذا الملف السيادي بمنتهي الحكمة والحزم في آن واحد وأن يستثمر هذا الفريق كل علاقات مصر الإقليمية والدولية والإفريقية في التواصل إلى حلول مقبولة.(٥٩)

ولابد من صياغة إستراتيجية نستعين فيها بعشرات الخبراء والمتخصصين في شئون القارة الإفريقية يعرفون جميع التفاصيل ولديهم دراية كاملة بدول ومجتمعات وشعوب قارتنا السمراء كما أن لديهم شبكة واسعة من العلاقات مع أكاديميين أفارقة ومثقفين وكتاب وساسه وحكام.(٦٠)

٢- استمرار التفاوض،وذلك بنسبة ٢٠،٦٪

يجب أن يستمر التفاوض فترة أطول خاصة أن حقوق مصر التاريخية في مياه النهر ثابتة ثبوتا مؤكدا لا يهدر قيمتها الإدعاء بأن هذه الاتفاقيات تم توقيعها وإقرارها خلال عهود الاستعمار لأن معظم حدود القارة الإفريقية ثم إقرارها في الفترة ذاتها.(٦١)

كما أنه لا بديل عن التفاوض حتى نستنفذ كل الوسائل ثم نحتكم إلى القانون الدولي الذي يقف معنا بقوة بشرط أن نحسن استخدامه.(٦٢)

ونؤكد على فتح باب التفاوض مجدداً وتكثيف الجهود من أجل توضيح أين تكمن نقاط قوة الطرح المصري الداعي إلى التعاون الجماعي بين دول الحوض في مجال المياه وغيرها من المجالات.(٦٣)

٣- التعاون الاقتصادي، وذلك بنسبة ٢٠،٦٪

حيث أن الحال اليوم يتطلب مبادلة مصالح بمصالح وأرقام بأرقام ودوراً مصريا رياديا أيضا ولكن بلغة مختلفة قادرة على إقناع ٢٦٠ مليون نسمة يسكنون دول المنبع بأن مصلحتهم في عدم إيجاد المتاعب لأشقائهم في دولتي المصب.(٦٤)

فالتعاون بين جميع دول الحوض هو دائما أساس نجاح المشروعات المشتركة لمصلحة جميع الشعوب في منطقة حوض النيل ويشجع الدول الممولة على ضخ استثماراتها في مثل هذه المشروعات المشتركة فلماذا تتخلي دول المنبع الآن عن الدولتين الشقيقتين؟!.(٦٥)

ولابد من صياغة إستراتيجية تحقق المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة وفق اللغة التي تتبعها الدول جميعاً في عالم اليوم وهى لغة المصلحة والمنفعة المتبادلة.(٦٦)

كما يجب أن تواصل مصر سياساتها الجديدة في تعزيز علاقات المصالح المشتركة مع دول المنبع خاصة أوغندا وأثيوبيا وأن تبذل جهد أكبر لإقناع الشعبين الأوغندي والأثيوبي بأن مصر لا تقف حجر عثرة أمام أي مشروعات مائية أو كهربائية تحقق فائدة للشعبين.(٦٧)

٤- قيام مصر بعمل برامج تنمية لتحسين الأحوال المعيشية لدول الحوض، وذلك بنسبة ٢٠،٦٪

ويجب على مصر أن تدرك حقائق الأوضاع لتلك الدول التي تعاني من الفقر وتدني مستوي الدخل ولا تحظي بالاهتمام الدولي اللازم لمواجهة مشاكلها وبالتالي عمل برامج تنمية تشارك فيها مصر بقوة لتحسين الأحوال المعيشية لدول الحوض.(٦٨)

٥- تعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل استخدام أفضل لمياه الأمطار الهائلة، وذلك بنسبة ١٤،٧٪

من المعروف أن كمية الأمطار التي تسقط على دول حوض نهر النيل تبلغ نحو ١٦٥٠ مليار متر مكعب سنويا معظمها يسقط في دول أعالي النيل بينما يعد حجم الأمطار المتساقط على مصر لا يزيد على ملياري متر مكعب سنوياً ولذلك فإن كمية المياه التي تصل إلى مصر من النيل والبالغة نحو ٨٤ متر مكعب كحصة لمصر والسودان ٩٥٪ من جملة المياه المتاحة وبدلا من التركيز على كمية المياه الضئيلة تلك التي يحملها النهر فإن مصر تدعو إلى ضرورة تعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل استغلال أفضل لكميات مياه الأمطار الهائلة التي تضيع سنوياً دون أن يستفيد بها أحد.(٦٩)

لذلك يجب على هذه الدول التي تسقط عليها أمطار غزيرة وتخلف مستنقعات مشتركة أن تزرع هذه المستنقعات، وتوظيفها أيضا في تربية الثروات الحيوانية.(٧٠)

ثانياً- الأطروحات الخاصة بحلول أزمة مياه النيل في خطاب المصري اليوم قبل ثورة ٢٥يناير

يتضح من الجدول السابق أن الحلول التي قدمتها صحيفة المصري اليوم ليست بكثير ولكن لا نستطيع أن نقول أن هذا تقصير وعدم اهتمام نظراً لقلة عدد المقالات وجاء الحلول كالآتي:

١- استمرار المفاوضات، وذلك بنسبة ٤٧،٠٦٪

يجب رفع مستوي المفاوضات بين مصر ودول حوض النيل من الخبراء والوزراء إلى رؤساء الدول قد يؤدي إلى تراجع دول منابع النيل أو بعضاً منها عن مواقفها.

وأنه يجب على مصر أن تقوم بجهود مكثفة لترسيخ مفهوم التأييد الدولي للحقوق المصرية في مياه النيل والتزام دول منابع النيل بعدم إقامة مشروعات من شأنها أن تقلل من الحصص المائية الواردة عبر النهر.(٧١)

ومن الضروري استمرار التفاوض بين مصر ودول منابع النيل واستبعاد أي خيار عسكري لمواجهة هذه الدول مشددا على أن القانون الدولي يمنح مصر الحق في حصة مائية ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا.(٧٢)

فإن الاستمرار في التفاوض حول المسائل العالقة لحين التوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف وأفضل وسيلة للحفاظ على وحدتنا هي الرجوع إلى مائدة المفاوضات وذلك لتوحيد دول الحوض حول رؤية واحدة وأهداف واحدة.(٧٣)

٢- التعاون الاقتصادي، وذلك بنسبة ٤١،١٨٪

لابد من زيادة الانخراط مع دول حوض النيل في مشروعات تفيد الجميع إذ أن أي صدام ستخسر مصر ودول الحوض منه بينما سيؤدي التعاون لخلق ظروف أفضل ليس فقط للمطالبة بالحصة التاريخية التي لن تغني من جوع مستقبلاً ولكن للمطالبة بزيادتها أيضا.(٧٤)

وأنه لابد من التعاون بأن تنشئ مصر وزارتين إحداهما لشئون السودان والأخرى لإفريقيا وأن هذا هو مستقبل مصر الحقيقية وليس علاقتها مع الشرق الأوسط.(٧٥)

إذاً لابد من تعميق التعاون الاقتصادي ومخاطبة شعوب دول الحوض ومراكز التأثير فيها وتفعيل أطر التعاون الثقافي ومد الجسور مع المجتمعات الإفريقية ومنظماتها الأهلية.(٧٦)

٣- تشكيل مجموعة عمل من كبار المتخصصين، وذلك بنسبة ١١،٦٧٪

لابد من تشكيل لجنة قانونية وهندسية وسياسية يشارك فيها جميع الخبراء والمسئولين تكون مهمتها إدارة المفاوضات مع دول حوض النيل واختيار بدائل متعددة لمواجهة الأزمة منها اللجوء للتحكيم الدولي في حالة حدوث تداعيات سلبية للمفاوضات.(٧٧)

ب- الأطروحات الخاصة بحلول الأزمة في خطاب صحيفتي الدراسة بعد ثورة ٢٥ يناير

جدول رقم (٥)

أطروحات حلول الأزمة	الأهرام		المصري اليوم	
	ك	٪	ك	٪
التعاون والمصالح المشتركة	٥	٢٥	-	-
توفير الكهرباء لدول حوض النيل	٣	١٥	٤	٥٠
أتباع أسلوب جديد غير الذي اتبع في الفترة السابقة	٢	١٠	-	-
الاستعانة بالخبراء	٢	١٠	-	-
الجماعات الدينية	٢	١٠	-	-
إنشاء جامعة لدول حوض النيل	٢	١٠	-	-
بناء مشروع ضخم لتحليه المياه	٢	١٠	-	-
التفاوض مع أثيوبيا	٢	١٠	-	-
القوافل الطبية	-	-	٤	٥٠
المجموع	٢٠	١٠٠	٨	١٠٠

يتضح من الجدول السابق، أن هناك اتفاق بين الصحيفتين على ضرورة المساهمة في توليد الطاقة الكهربائية.

كما نلاحظ أن الحلول في صحيفة الأهرام جاءت كثيرة بعكس صحيفة المصري اليوم. وعلى مستوى كل صحيفة على حدة فيتضح الآتي:

أولاً: الأطروحات الخاصة بحلول أزمة مياه النيل في صحيفة الأهرام بعد ثورة ٢٥ يناير

يتضح من الجدول السابق لحلول الأزمة التي قدمها خطاب الأهرام أن كتاب الأهرام ناقشوا الأزمة بعمق وقدموا حلولا عملية لما جاءت كما يأتي:

١- التعاون والمصالح المشتركة، وذلك بنسبة ٢٥٪

حيث أن الحوار مع دول حوض نهر النيل ضرورة ملحة يجب أن يبدأ باعتراف ودعم مصر والسودان وجنوبها لحقوق هذه الدول في تنمية اقتصادها وتحسين أوضاع شعوبها شريطة ألا يصطدم بحقوق شعبي مصر والسودان المشروعة في مياه النهر.مطلوب التحرك بفكر جديد دبلوماسيا واقتصاديا وسياسيا.(٧٨)

كما أن التحرك المصري المستقبلي يعتمد بالدرجة الأولي علي توسيع مجالات التعاون مع دول حوض النيل خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية وتأمين حقوق ونصيب دول الحوض من مياه النيل.(٧٩)

وأنه يمكن لدول حوض النيل أن توافق علي زيادة حصتنا من المياه إذا تم الاتفاق معها علي استخدام تلك الزيادة في زراعة العديد من المحاصيل المهمة في المناطق الواعدة مثل جنوب الوادي وعلي امتداد المشروع القومي المقترح' ممر التنمية'، وبحيث يتم بعد ذلك اقتسام تلك المحاصيل مع هذه الدول وفق بروتوكول موقع معها. والمعروف أن هذه الدول تعاني من مشاكل عديدة وتفتقر إلي كثير من المقومات الضرورية للزراعة الحديثة والصناعات المرتبطة بها، فضلا عن انتشار الكثير من الأوبئة والأمراض الفتاكة بأبنائها.(٨٠)

ولابد أن يبقي التعاون المشترك والجاد والتفاوض المستمر لتعظيم استفادة كل الأطراف بالموارد المتاحة هي الأهم، وأغلب الظن أن إثيوبيا ودول حوض النيل علي أتم استعداد لتحقيق المطالب المصرية لو أنها وجدت أمامها الخيارات التي تحقق لها طموحاتها.(٨١)

٢- توفير الكهرباء لدول حوض النيل، وذلك بنسبة ١٥٪

إذا كانت السدود هي وسيلتهم لتوليد الطاقة الكهربائية، سوف تؤثر علي حصتنا من مياه النيل، فلماذا لا نوفر لهم نحن الكهرباء، ونربط بيننا وبينهم بخطوط هذه الطاقة بدلا من أن نمدها في الشمال مادمنا نعترف أن شريان الحياة لنا يمتد جنوبا.(٨٢)

وإذا كانت إثيوبيا تسعي لإنتاج خمسة آلاف ميجاوات من الكهرباء من سد الألفية العظيم، فلماذا لا تقدم الدول العربية علي مشروع ضخم لإقامة محطات حرارية توفر لإثيوبيا هذا الإنتاج من الكهرباء؟ وربما لو وجدت إثيوبيا أمامها مقترحات وبدائل عملية للتنمية، لكان ذلك أفضل من الحوار المجتمعي الداخلي الذي هو بالفعل مجرد تحصيل حاصل.(٨٣)

٣- أتباع أسلوب جديد غير الذي أتبع في الفترة السابقة، وذلك بنسبة ١٠٪

حيث يرى "عطية عيسوي" حل مشكلة مياه النيل يحتاج إلي أسلوب جديد غير الذي انتهجته مصر في الفترة السابقة يتسم بقدر من المخاطرة المحسوبة والجرأة بدلا من الاكتفاء بالتمرس وراء اتفاقيات تم توقيعها في عهد الاستعمار ولم تعد دول المنابع تحترمها.(٨٤)

٤- الاستعانة بالخبراء، وذلك بنسبة ١٠٪

فإن مصر لديها عدد من أكفأ خبراء المياه والقانون الدولي في العالم يمكن أن يدرسوا اتفاقية عنتيبي ويبنوا علي العناصر الايجابية فيها خاصة الفقرة التي تنص علي عدم الإضرار بالمصالح المائية لأي من دول الحوض.(٨٥)

٥- الجماعات الدينية، وذلك بنسبة ١٠٪

يرى "محمد إبراهيم الدسوقي" عوضا عن اقتتال وتناحر المشايخ والدعاة، حول الأضرحة، وتطبيق الحدود الشرعية، لما لا يحشدون أنصارهم وأتباعهم، دفاعا عن الماء المنتظر أن تتناقص حصتنا منه في الأعوام المقبلة ولم لا يستغل دعاة السلفية والصوفية شهرتهم ومكانتهم الرفيعة في النفوس والعقول لتشكيل وفد يجوب بلدان منابع النيل لإقناعها بتعديل موقفها المهدد لأمننا المائي؟ ولم يتجاهلون أن سكان

تلك الدول بينهم مسلمون، ويمكن محاولة استمالة جانبهم، للتدخل لتلين مواقف حكامها، وتعويض ما وقعنا فيه من أخطاء بحق القارة الإفريقية في العهد السابق.

نفس الساحة مفتوحة علي مصراعيها للأقباط أيضا، فالبابا شنودة، له ثقله ووزنه الذي يقدر من خلاله المساهمة، فليس خافيا أن البابا شنودة له قدره من الاحترام والمحبة في أثيوبيا، وان زارها لمناقشة ملف المياه فسوف ينصت إليه بانتباه واهتمام حينئذ سنبعد أصوات التشدد علي الجانبين المسلم والقبطي.[٨٦]

٦- إنشاء جامعة لدول حوض النيل، وذلك بنسبة ١٠٪

حيث إنه من المستحسن أن تقدم مصر عرضا بإقامة جامعة لدول حوض النيل أو (تحت أي مسمي آخر)، هدفها الأساسي هو التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين هذه الدول التي تربط بينهم شئون مصيرية.[٨٧]

وهذا يتفق مع مقترح الدكتور "عوض عباس" مدير مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح بإنشاء جامعة "وادي النيل" للتعليم المفتوح، وتفتح أبوابها للدراسة أمام أبناء دول الحوض، بهدف تعظيم التعليم العالي في خدمة وحماية الأمن القومي خارج حدود مصر، وتوطيد أواصر الحب والانتماء بين شباب شعوب دول النهر وولائهم لمصر عندما يتولون مراكز القيادة مستقبلا في بلادهم.[٨٨]

٧- بناء مشروع ضخم لتحليه المياه، وذلك بنسبة ١٠٪

يتمثل الحل في بناء مشروع ضخم لتحليه المياه ثم صب كل كميات المياه التي تم تحليتها مرة أخري إلي النيل ليبقي علي منسوبه المعتاد عند عتبته المصرية. وهذا المشروع قابل للإنجاز، ولكنه بالتأكيد سيحتاج إلي أموال كثيرة، ويمكننا طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والدول الصناعية الكبري لإقامة هذا المشروع. وتتلخص الفكرة في الحصول علي حاجتنا من المياه من البحر الأحمر، وتحليتها قبل صبها مرة أخري للنهر وتوصيلها للسد العالي. وبهذه الطريقة لن نكون قلقين حول نسبة ما يصلنا من المياه من خلال دول نهر النيل.[٨٩]

٨- التفاوض مع أثيوبيا، وذلك بنسبة ١٠٪

يري "عطية عيسوي" أنه ليست كل السدود حتى لو أقيمت علي النيل الأزرق سيتم استخدامها لأغراض الري فتحتجز كمية كبيرة من المياه عن مصر والسودان وإنما بعضها علي الأقل لتوليد الكهرباء تحبس مؤقتا قدرا من المياه لملء بحيراتها ثم تعود للتدفق بكاملها لأن شدة انحدار الأرض يصعب معها احتجاز كميات كبيرة حتى لا تنهار. ويمكن التفاوض مع أثيوبيا لتحديد مدة زمنية لملء البحيرة بما لا يؤدي للأضرار بنا.[٩٠]

ثانياً: الأطروحات الخاصة بحلول أزمة مياه النيل في خطاب المصري اليوم بعد ثورة٢٥ يناير

يتضح من الجدول السابق أن الحلول التي قدمتها صحيفة المصري اليوم ليست بكثير ولكن لا نستطيع أن نقول أن هذا تقصير وعدم اهتمام نظراً لقلة عدد المقالات وجاء الحلول كالآتي:

١- القوافل الطبية، وذلك بنسبة ٥٠٪

فلماذا لا نقوم بالدعوة لنوع آخر من الدبلوماسية ألا وهى الدبلوماسية التقنية أو الفنية وتدعو إلى تكوين فريق طبي مصري متكامل يتوجه أولا إلى إثيوبيا، ثم إلى باقي دول حوض النيل في بادرة جديدة لإثبات حسن النوايا تجاه الدول الأفريقية الشقيقة؟!

والدبلوماسية الطبية قد يكون تأثيرها مماثلا للدبلوماسية الشعبية، إن لم يزد، لأن تقديم الدعم المصري التطوعي لإثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل في المجال الطبي وغيره من المجالات التي قد تفتقر إليها هذه الدول سيوطد أواصر الصداقة مع الشعوب.[٩١]

٢- عدم الممانعة في مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك بنسبة ٥٠٪

ويرى "د. محمد أبو الغار" أننا لا نريد إعاقة التنمية لإثيوبيا، ولا نمانع في مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية على ألا يكون ذلك على حساب حصة مصر من مياه النيل، وجاء الرد صريحاً وواضحاً بأن مصر لن تتأثر ببناء السد.(٩٢)

مقارنة بين الأطروحات الخاصة بحلول أزمة مياه النيل في خطاب صحيفتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

من الأطروحات التي قدمتها صحيفتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير لحلول الأزمة يمكن نلاحظ ما يلي:

- اهتمت صحيفة الأهرام قبل ثورة ٢٥ يناير بطرح حلول للازمة تتناول إبعادها الاقتصادية والاجتماعية، في حين جاءت الحلول السياسية للأزمة في الأهرام قبل ثورة ٢٥ يناير في مرتبة متأخرة.

وظهور الحلول السياسية في مرتبة متأخرة في الأهرام قبل ثورة ٢٥ يناير، يرجع إلى: أنها صحيفة قومية تصدر عن مؤسسة تابعة للدولة، وينتمي بعض كتابها للتيار الحكومي السابق.

- ركز خطاب صحيفة المصري اليوم قبل ثورة ٢٥ يناير على تقديم الحلول السياسية لأزمة مياه النيل،بينما لم تتطرق للحلول الاجتماعية.
- بعد ثورة ٢٥ يناير نجد أن صحيفتي الدراسة اهتمت بتقديم حلول للأزمة اقتصادية واجتماعية ، وتميزت الحلول التي قدمتها صحيفتي الدراسة بالربط بين حل أزمة مياه النيل وتوفير الكهرباء لدول حوض النيل وإنشاء جامعة لدول حوض النيل وإرسال قوافل طبية.

كما نجد عميد معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة "محمود أبو العينين" يحث الدبلوماسية المصرية الرسمية الجديدة إلى بذل جهود لفهم العقلية الإفريقية، وضرورة الاهتمام برفع حجم التبادل التجاري والاستثمارات المصرية في إفريقيا.(٩٣)

رابعاً: القوي الفاعلة في الأزمة كما تضمنها خطاب صحيفتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

أ- القوي الفاعلة في خطاب صحيفتي الأهرام والمصري اليوم قبل ثورة ٢٥ يناير

جدول رقم (٦)

القوى الفاعلة	الأهرام						المصري اليوم					
	ك	٪	الدور المنسوب إليها				ك	٪	الدور المنسوب إليها			
			إيجابي		سلبي				إيجابي		سلبي	
			ك	٪	ك	٪			ك	٪	ك	٪
الحكومة	١١	٤٠،٧	٥	٤٥،٥	٦	٥٤،٥	٧	٦٣،٦	٢	٢٨،٦	٥	٧١،٤
الرئيس	٦	٢٢،٢	٦	١٠٠	-	-	٢	١٨،٢	-	-	٢	١٠٠
وزير الموارد المائية والري	٦	٢٢،٢	٤	٦٦،٧	٢	٣٣،٣	-	-	-	-	-	-
رئيس الوزراء	٤	١٤،٨	-	-	٤	١٠٠	٢	١٨،٢	-	-	٢	١٠٠
المجموع	٢٧	١٠٠	١٥	٥٥،٦	١٢	٤٤،٤	١١	١٠٠	٢	١٨،٢	٩	٨١،٨

يتضح من الجدول السابق، أن الحكومة هي القوي الفاعلة الرئيسية في الأزمة في صحيفتي الدراسة واتسمت الأدوار المنسوبة إليها بالسلبية في صحيفة المصري اليوم بينما نسبت إليها الأوصاف الإيجابية في صحيفة الأهرام مع وصفها لها بالسلبية أيضا ولكن بنسبه أقل.

وتلاحظ الباحثة أن الرئيس مبارك ظهر بأوصاف إيجابية في جريدة الأهرام في حين ظهر في صحيفة المصري اليوم بوصف سلبي وذلك راجع إلى أن صحيفة المصري اليوم صحيفة مستقلة. ظهر وزير الموارد المائية والري كقوي فاعلة في جريدة الأهرام في حين لم يظهر في جريدة المصري اليوم. وعلى مستوى كل صحيفة على حدة فيتضح الآتي:

أولاً: القوى الفاعلة في الأزمة في خطاب الأهرام قبل ثورة ٢٥ يناير

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

تمثلت القوي الفاعلة في أزمة مياه نهر النيل في خطاب صحيفة الأهرام في:

الحكومة – الرئيس مبارك- وزير الموارد المائية والري- نظيف وتنوعت أوصاف القوي الفاعلة في خطاب الأهرام بين الإيجابية والسلبية وكانت نسبة الأوصاف الإيجابية ٥٥،٦٪ في مقابل ٤٤،٤٪ للأوصاف السلبية.

١- نجد أن أوصاف الرئيس مبارك اتسمت بالإيجابية في حين اتسمت بقية القوي الفاعلة بالإيجابية حينا والسلبية حينا أخر.

أ- فمن الإيجابيات التي قيلت عن الحكومة، وذلك بنسبة ٤٥،٥٪

- أن مصر وحكوماتها قادرة على حماية مصالحها استنادا إلى رؤية إستراتيجية وتاريخية تتقوي وتتعزز برصيدها المشرف في الساحة الإفريقية.(٩٤)

- وعلى الحكومة أن تبذل جهداً أكبر لإقناع الشعبين الأثيوبي والأوغندي بأن مصر لا تقف حجر عثرة أمام أي مشروعات تحقق فائدة للشعبين.(٩٥)

- هذه كانت بعض من الإيجابيات التي قالها الكتاب من الحكومة.

ب- أما السلبيات التي ذكرها الكتاب عن الحكومة، وذلك بنسبة ٥٤،٥٪

- أن الحكمة تأخرت كثيراً في صياغة إستراتيجية شاملة للتعاون مع الدول الإفريقية عامة ودول حوض النيل خاصة.(٩٦)

- وأن ملف النيل شائك وحساس ومن المهم أن تعطيه الحكومة المصرية كل اهتمامها ولا تتركه لوزارة الري وحدها ولا حتى وزارة الخارجية معها وإنما لابد من فريق وزاري على أعلي مستوي لإدارة هذا الملف بمنتهي الحزم والحكمة في آن واحد.(٩٧)

- كما أن إهمال الحكومات وقصر نظرها هو السبب في الأزمة حيث غياب الدور المصري في إفريقيا وترك الساحة خالية لإسرائيل وإيران وتعريض الأمن القومي للخطر.(٩٨)

- تحدث "عماد غنيم" عن التقصير الحكومة في العلاقة مع دول حوض النيل وكيف أدي هذا التقصير إلى غياب رؤية مصرية متكاملة في التعامل مع ملف نهر النيل وفى التعامل مع دول الحوض.(٩٩)

٢- **وقد جاء حديث الكتاب عن الرئيس مبارك بشكل إيجابي تماماً**، وذلك بنسبة ١٠٠٪

- يقول "عطية عيسوي" أن الرسائل التي سارع الرئيس مبارك بإرسالها إلى قادة تلك الدول تقنعهم بإعطاء فرصة للتواصل لحل يرضي الجميع كان سبب في استمرار المفاوضات مع دول المنبع.[١٠٠]

- وأن التدخل المباشر للرئيس مبارك عبر مباحثات أجراها في القاهرة مع رئيس الكونجو الديمقراطية ورئيس الوزراء الكيني قد أثمر عدداً من الخطوات الإيجابية التي يمكن البناء عليها.[١٠١]

٣- **أما وزير الموارد المائية والري جاء الخطاب عنه إيجابي بنسبة ٦٦،٧٪، والخطاب السلبي عنه بنسبة ٣٣،٣٪**

- يري" إبراهيم نافع" أن مضمون كلمات وزير الري تشير إلى نزوغ غير مبرر للاستخفاف بالمشكلة المتفاقمة مع دول حوض النيل.[١٠٢]

- وأن وزير الموارد المائية والري يبذل جهداً كبيراً لحل الأزمة حيث يقوم بدراسة مبادرة جديدة يتم فيها دعوة جميع الوزراء أعضاء المجلس الوزاري لدول حوض النيل.[١٠٣]

٤- **أما رئيس الوزراء** جاء الخطاب عن سلبي بنسبة ١٠٠٪

- فيقول الكاتب أن تصريحات الدكتور أحمد نظيف حول حل الأزمة قريباً غير حقيقي وهو استخفاف وتهوين من المشكلة.[١٠٤]

ثانياً: القوى الفاعلة في الأزمة في خطاب المصري اليوم قبل ثورة ٢٥ يناير

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

تعددت القوي الفاعلة في أزمة مياه نهر النيل في خطاب المصري اليوم وظهرت أغلبها بدور سلبي بنسبة ٨١،٨٪ في مقابل ١٨،٢٪ أدوار إيجابية.

وتشير نتائج دراسة كيم سنجها Kim, Sunghae (٢٠٠٣) إلى الصحافة الغربية تحيزت بقوه للموضوعات السلبية، وركزت على العوامل الداخلية مثل فساد النظام السياسي.

١- **فيما يخص الحكومة جاء الخطاب عنها سلبي بنسبة ٧١،٤٪، الخطاب الإيجابي بنسبة ٢٨،٦٪ فقط**

- ترى "لميس الحديدي" الحكومة المصرية هي السبب فتري التدهور في كل شيء قطعنا أوصالنا مع إفريقيا فلم نقلص فقط اهتماماتنا بل تركنا الشأن الإفريقي يبعث فيه من يبعث ولم تهتم حتى بالسودان الجار اللصيق.[١٠٥]

- واستغرب البعض تهديد أمننا القومي من دول حوض النيل الإفريقية وهذا لم يكن غريباً فهو متوقع ومعروف لمن يتابع هذا الملف فهناك ضعف وإهمال وتقصير من الحكومة من سنوات.[١٠٦]

- وحتى لو كانت هناك أيادي خفية تصعد من الأزمة وتعبث في أمن مصر المائي فلماذا لا تواجه بما تفعل أو تهدد بعاقبة ما تفعل، هنا لابد أن تضرب كف بكف إذا كان صانع القرار قد بلغة الأمر ويصر على حل الأزمة في سياق تفاوض لا نهاية له مع دول (الممانعة) متجاهلاً أن هناك من تستقوي به هذه الدول.[١٠٧]

- أما" د.حسن نافعة" فيقول لا أتفق مع الذين يتهمون النظام الحاكم بالتفريط في حقوق مصر في مياه نهر النيل فلا يعقل أن يقدم نظام في العالم مهما تدنت درجة كفاءته أو فقد أهليته على التفريط المتعمد في مسألة تعد قضية حياة أو موت ليس فقط للشعب الذي يحكمه ولكن أيضاً بالنسبة لكيان الدولة التي يدعي تمثيلها.(١٠٨)

٢- أما عن الرئيس السابق جاء الخطاب سلبي بنسبة ١٠٠٪

فيقول الكاتب عندما لم يكون ليك وجود ولو حتى شكلياً فلماذا تبكي على إفريقيا في الوقت التي فقدتها برغبتك وإرادتك إن لم يكون بسوء تقديرك لا أحد إلى جوار الرئيس مختص بإفريقيا وبملف النيل حتى لو كان رجل يستشار ولا تنفذ مشورته غالباً.(١٠٩)

٣- فيما يخص مجلس الوزراء جاء أيضاً الخطاب عنه سلبي بنسبة ١٠٠٪

نجد أن مجلس الوزراء يتعامل مع الأزمة بالمسكنات ولا يقدم حلولا جذرية.

ب - القوي الفاعلة في خطاب صحيفتي الأهرام والمصري اليوم بعد ثورة ٢٥ يناير

جدول رقم (٧)

القوي الفاعلة	ك	٪	الأهرام				ك	٪	المصري اليوم			
			الدور المنسوب إليها						الدور المنسوب إليها			
			إيجابي		سلبي				إيجابي		سلبي	
			ك	٪	ك	٪			ك	٪	ك	٪
الوفد الشعبي	٨	٣٤،٨	٨	١٠٠	-	-	٤	٤٤،٤	٤	١٠٠	-	-
الدبلوماسية المصرية	٣	١٣	٣	١٠٠	-	-	٥	٥٥،٦	٥	١٠٠	-	-
رئيس مجلس الوزراء	٤	١٧،٤	٤	١٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-
الدولة	٤	١٧،٤	٤	١٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-
وزير الموارد المائية والري	٤	١٧،٤	٤	١٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٣	١٠٠	-	-	٩	١٠٠	٩	١٠٠	-	-

يتضح من الجدول السابق، أن هناك اتفاق بين الصحيفتين في أن القوى الفاعلة في مصر بعد الثورة هما الوفد الشعبي، والدبلوماسية المصرية.

ويتعين على الدبلوماسية المصرية السعي لإيجاد آليات جديدة للتعاون مع دول حوض النيل، للحفاظ

على الأمن المائي.

وتلاحظ الباحثة أن جميع القوى الفاعلة في الصحيفتين ظهرت بصوره ايجابية وذلك راجع إلي أن صحيفة الأهرام أصبحت بعد الثورة تتمتع بالاستقلالية مثل المصري اليوم.

ونجد أن هناك قوى فاعلة ظهرت في الأهرام ولم تذكر في المصري اليوم. وهى وزير الموارد المائية والري ، رئيس الوزراء.

وعلى مستوى كل صحيفة على حدة فيتضح الآتي:

أولاً: القوى الفاعلة في الأزمة في خطاب الأهرام بعد ثورة ٢٥ يناير

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

تمثلت القوي الفاعلة في أزمة مياه نهر النيل في خطاب صحيفة الأهرام بعد الثورة في:

الوفد الشعبي – رئيس مجلس الوزراء – الدولة – وزير الموارد المالية والري – الدبلوماسية المصرية، وجاء الخطاب إيجابي بنسبة ١٠٠٪.

وأشارت دراسة عبد الملك عوده (١٩٩٩) إلى تأهيل الكوادر الدبلوماسية المصرية للخوض في المسائل الفنية المتعلقة بالمفاوضات المائية.(١١٠)

وتلاحظ الباحثة أن جميع الأوصاف جاءت بالإيجاب وهى كالأتي:

١- الوفد الشعبي، وذلك بنسبة ٣٤،٨٪

أنه يتم حاليا التحضير لزيارة وفد مصري من المفكرين وممثلي ثورة٢٥ يناير إلي أوغندا للقاء الرئيس يوري موسيفيني لمناقشة أهمية التوصل إلي حل للاختلاف في وجهات النظر بشأن ملف مياه النيل.(١١١)

ويحسب للدبلوماسية الشعبية المصرية عودتها من إثيوبيا أخيرا بقرار تأجيل توقيع الاتفاقية الإطارية لتوزيع مياه النيل إلي فترة لاحقة، حتى تتمكن مصر من انتخاب برلمانها ورئيسها القادمين.(١١٢)

ويري "عطية عيسوي" أن الدبلوماسية الشعبية حلت المشكلة وأصلحت ما أفسده النظام السابق ونجحت في تغيير مواقف إثيوبيا وأعادت العلاقات معها. فالخلاف بين الجانبين مازال قائما ولا يمكن الاقتناع بأن أديس أبابا أو غيرها قد تخلت عن اتفاقية عنتيبي، ولم تكن العلاقات مقطوعة بينها وبين القاهرة ولا كان نظام حكم مبارك مفسدا أو علي الأقل المفسد الوحيد لها.(١١٣)

ولاقى استحسان حزب الوفد بتشكيله وفدا شعبيا يضم رموزا رائدة في المجتمع وأطيافا مختلفة من القوي السياسية لزيارة هذه الدول وأخذ زمام المبادرة والبدء بالمصالحة الشعبية والتي بدأت مع أوغندا وتليها قريبا إثيوبيا وهي الدول الأساسية في ملف حوض النيل الذي تم التخبط فيه خلال الفترة الماضية لسوء النيات لدي النظام المصري وليس بهدف الحفاظ علي مياه النيل الغالية للشعب المصري.(١١٤)

٢- رئيس مجلس الوزراء، وذلك بنسبة ١٧،٤٪

يقول "عصام عبد المنعم" أن رئيس الوزراء د. عصام شرف الذي أرجو أن يكون لاتجاهه جنوبا في أول زيارة خارج مصر، المعني الذي افهمه وهو أهمية التكامل بين مصر والسودان، بشماله وجنوبه، لتحقيق الأمل في أن نزرع الأرض الخصبة هناك معا ونتقاسم خيرها، وان نتحرك معا أيضا جنوبا إلي بقية الدول الإفريقية بروح جديدة وإطار عادل من المصالح المشتركة بيننا وبينهم، دون تعال من جانبنا أو شكوك من جانبهم.(١١٥)

وأن تكون زيارة الوفد المصري برئاسة الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء إلي السودان

مقدمة لتعاون مصري سوداني تجاه سياسات موحدة في هذا الملف الشائك.[١١٦]

٣- الدولة، وذلك بنسبة ١٧،٤٪

بات لزاما علي الدولة أن تبذل جهودا خارقة في المراحل المقبلة لإنقاذ ما أفسده الفاسدون والفاشلون في حكومات ما قبل الثور.[١١٧]

وأن الخطوات الأهم من جانب الدولة المصرية التي ينبغي أن توظف كل إمكاناتها وطاقاتها لمعالجة هذه المشكلة عبر العواصم الإفريقية المعنية وأيضا عواصم القارة الكبرى والمؤثرة فضلا عن الأشقاء العرب سواء بعمل جماعي عن طريق جامعة الدول العربية أو بشكل منفرد عبر القوي العربية المؤثرة، ولمزيد من الإيضاح فإن ما تحتاجه إثيوبيا ودول حوض النيل الإفريقية ليست دبلوماسية معسولة ولا كلاما عاطفيا، هي تسعي بالفعل لتنمية اقتصادية حقيقية، ونهر النيل من أهم الموارد التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق ذلك.[١١٨]

٤- وزير الموارد المائية والري، وذلك بنسبة ١٧،٤٪

حيث تقول" نجلاء ذكرى" وتقول ربما يكون استنكار الدكتور حسين ألعطفي وزير الموارد المائية لمثل هذه التصريحات مجرد مقدمة لمرحلة نضال طويلة من أجل إنقاذ حصة مصر من مياه النيل خاصة مع ما تردد أن الدراسات الخاصة بهذا السد تشير إلي أنه سيحجب نحو ٢٠ مليار متر مكعب من حصة مصر من المياه البالغة٥٥ مليار متر مكعب وليس ٥٪ من الحصة كما أشاعت إثيوبيا.[١١٩]

كما نجد الدكتور حسن ألعطفي وزير الموارد المائية والري والذي أعلن عن قيام الوزارة بالإعداد لأجراء حوار وطني موسع سيدعي إليه قادة الفكر والرأي والقانونيون والخبراء لوضع رؤية مشتركة تجاه السياسات المصرية القادمة حول ملف المفاوضات مع دول حوض النيل.[١٢٠]

٤- الدبلوماسية المصرية، وذلك بنسبة ١٣٪

ترى "نجلاء ذكرى" أن جهود الدبلوماسية المصرية قبل الثورة قد نجحت في تحييد بورندى التي رفضت التوقيع وبدأت سياسة للتعاون الاقتصادي الموسع مع مصر.[١٢١]

ثانياً: القوى الفاعلة في الأزمة في خطاب المصري اليوم بعد ثورة ٢٥ يناير

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

ركزت صحيفة المصري اليوم في خطابها بعد الثورة علي الدبلوماسية الشعبية والوفد المصري الشعبي بصورة إيجابي بنسبة ١٠٠٪ على النحو التالي:

١ - الدبلوماسية الشعبية، وذلك بنسبة ٥٥،٦٪

حيث انطلقت الدبلوماسية الشعبية المصرية بقوة خلال الفترة الماضية فمنذ ما يقرب من أسبوعين قام وفد من ٣٥ شخصية مصرية، يضم ممثلين عن مختلف الأحزاب والقوى السياسية وشباب ثورة ٢٥ يناير وشخصيات عامة، بزيارة لأوغندا وعاد منها إلى مصر متوجاً بإنجاز مهم، ألا وهو وعد من الرئيس الأوغندي يورى موسيفيني شخصيا بتجميد عملية التصديق على الاتفاقية الإطارية التي وقعت عليها حكومة بلاده رسميا، ومنذ عدة أيام قام وفد آخر، ضم ٤٨ شخصية تمثل مصر الشعبية بكل أطيافها، بزيارة إلى إثيوبيا، وعاد محملاً أيضا بإنجازين مهمين، أكدهما رئيس الوزراء ميليس زيناوي بنفسه.[١٢٢]

وتكون الوفد الشعبي المتجه إلى إثيوبيا من خمسة وأربعين شخصية مرموقة من جميع التيارات السياسية المصرية، ومن بينهم شباب الثورة ومجموعة من الصحفيين، ذهب جميع أعضاء الوفد إلى مبنى

البرلمان الإثيوبي، حيث عقد لقاء مع رئيس البرلمان ونوابه، ثم لقاء آخر مع رئيس مجلس الشيوخ الفيدرالي ونوابه، وساد المناقشات جو ودي للغاية، وأعرب المتحدثون عن رغبتهم في عودة الدفء للعلاقات المصرية.(١٢٣)

٢- الوفد المصري الرسمي، وذلك بنسبة ٤٤،٤٪

وذلك بذهاب الوفد المصري الرسمي إلى إثيوبيا قريباً برئاسة د.عصام شرف، وعضوية د. نبيل العربي، وزير الخارجية الكفء المحترم، وأعتقد أنهم سوف يجدون الأرض ممهدة لهم بعد زيارة الوفد الشعبي، ويؤكد الكاتب على أن الوفد المصري لن يدلى بتصريحات غير مسئولة مثل التي أدلى بها نظام مبارك تجاه المسئولين في إثيوبيا وغيرها. وأعتقد أن الدولة المصرية الحديثة بعد الثورة سوف تدخل في مفاوضات بين الخبراء لتعرف كل شيء عن السد، وأصبح الآن لديها بدائل مختلفة تساعدها على التفاهم والتفاوض مع الحكومة الإثيوبية.(١٢٤)

مقارنة بين القوى الفاعلة في صحيفتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

- جاءت الحكومة كقوى فاعلة في المرتبة الأولى في صحيفتي الدراسة قبل ثورة ٢٥ يناير، بينما ظهر في المرتبة الأولى الوفد الشعبي كقوى فاعلة في خطاب صحيفتي الدراسة بعد ثورة ٢٥ يناير.
- اتسمت معظم الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في خطاب جريدة المصري اليوم قبل ثورة ٢٥ يناير بالسلبية، بينما اتسمت القوى الفاعلة بعد الثورة بالإيجابية.
-

خامساً: الأطر المرجعية لأزمة مياه النيل كما تضمنها خطاب صحيفتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

أ- الأطر المرجعية لأزمة مياه النيل في خطاب صحيفتي الأهرام والمصري اليوم قبل ثورة ٢٥ يناير

جدول رقم (٨)

م	الأطر المرجعية للأزمة	الأهرام		المصري اليوم		المجموع	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	سياسية	١١	٢٣،٤٠	١١	٤٥،٨٣	٢٢	٣٠،٩٩
٢	اقتصادية	١٣	٢٧،٦٦	٦	٢٥	١٩	٢٦،٧٦
٣	اجتماعية	٧	١٤،٨٩	٤	١٦،٦٧	١١	١٥،٤٩
٤	قانونية وأمنية	٨	١٧،٠٢	٢	٨،٣٣	١٠	١٤،٠٨
٥	تاريخية	٨	١٧،٠٢	١	٤،١٧	٩	١٢،٦٧
٦	المجموع	٤٧	١٠٠	٢٤	١٠٠	٧١	١٠٠

يتضح من الجدول أن الإطار السياسي لأزمة مياه النيل جاء في المرتبة الأولى، بنسبة ٣٠،٩٩٪.

تتفق هذه النتيجة مع ما أكده السفير "عبد الرحمن صلاح" وزير الخارجية المصرية السابق أن أسباب الأزمة بين مصر ودول حوض النيل هي سياسية.(١٢٥)

وعلى مستوى كل صحيفة على حدة فيتضح الآتي:

أولاً: الأطر المرجعية لأزمة مياه النيل في خطاب صحيفة الأهرام قبل ثورة ٢٥ يناير

يتضح من الجدول أن الإطار الاقتصادي لأزمة مياه النيل جاء في المرتبة الأولى في خطاب صحيفة الأهرام نحو الأزمة وذلك بنسبة ٢٧،٦٦٪ . ويتفق هذا مع دراسة أسامة عبد الرحيم (٢٠٠٨) حيث جاء خطاب صحيفة الأهرام في الإطار الاقتصادي.

اهتم خطاب صحيفة الأهرام بمناقشة الموضوعات الاقتصادية الآتية:

- تبني فكرة إقامة عشرات المراعي لتربية الماشية في عديد من دول القارة وفي مقدمتها دول حوض وادي النيل، فتتخلق مصالح مشتركة تولد منافع متبادلة تدفع دول وشعوب هذه الدول إلي الحفاظ عليها وتطويرها.
- صياغة مشروعات تنموية وتعاونية بعيدة المدي مع دول حوض النيل من أجل تشكيل مصالح جديدة، وتوسيع وتعزيز وتطوير القائم منها.
- يجب أن تدرك مصر حقائق الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول التي تعاني من الفقر وتدني مستوي الدخل ولا تحظي بالاهتمام الدولي اللازم لمواجهة مشاكلها التي تصل إلي حد المجاعات في كثير من الأحيان.
- التطورات الاقتصادية والتقنية قد أوجدت مصالح جديدة داخل حوض النيل وحوله بعد أن أصبح ممكنا استثمار موارده بصورة أفضل.
- دراسة احتياجات الأسواق الإفريقية بدقة شديدة من السلع والأجهزة والمنتجات المصرية.

وجاء الإطار السياسي للأزمة في المرتبة الثانية في خطاب صحيفة الأهرام بنسبة ٢٣،٤٠٪ ويمكن تقسيم الخطاب السياسي للأزمة في صحيفة الأهرام إلى نوعين:

النوع الأول: خطاب تبريري يؤيد الخطوات التي اتخذتها الحكومة لحل الأزمة والتي تتضمن (الاهتمام بموضوع مياه النيل وصل إلى قمته مع التدخل المباشر للرئيس مبارك عبر مباحثات أجراها في القاهرة، والتحرك بدا بقوة تجاه دول منابع النيل بطلب مباشر من الرئيس مبارك) وظهر هذا النوع من الخطاب في مقالات: إبراهيم نافع.

النوع الثاني: خطاب نقدي يوضح مسئولية الحكومة عن الأزمة ويشير إلى غياب الدور المصري في إفريقيا وترك الساحة خالية لإسرائيل وإيران وتعريض الأمن القومي للخطر ويطالب الحكومة بإصلاح العلاقات مع الدول الإفريقية حتى تحل الأزمة (وظهر ذلك في مقالات عطية عيسوي، د. عبد المنعم سعيد، عبد الفتاح إبراهيم).

أما الإطار الأمني والقانوني والإطار التاريخي جاء بالتساوي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧،٠٢٪ حيث طالب الخطاب التحرك بسرعة وبحجج قانونية لدى المؤسسات الدولية وان نحتكم إلى القانون الدولي فمياه النيل قضية امن قومي مصري ولمصر حقوق تاريخية في مياه النهر والتي أقرتها الاتفاقيات السابقة.

وظهر في المرتبة الأخيرة الإطار الاجتماعي للأزمة بنسبة ١٤،٨٩٪ حيث ناقش الكتاب الموضوعات الاجتماعية الآتية وعلاقتها بأسباب وحلول الأزمة وهي:

- التركيز على حقائق أننا جميعا نعيش كجيران في بقعة جغرافية واحدة من اجل الوصول لحل الأزمة.

- نستفيد من مساعدات مصر للدول الإفريقية في حركات التحرر من الاستعمار في الستينات وما قدمته من مساعدات أخرى وما تقدمه حالياً في حل الأزمة.

ثانياً: الأطر المرجعية لأزمة مياه النيل في خطاب صحيفة المصري اليوم قبل ثورة ٢٥ يناير

يتضح من الجدول أن خطاب صحيفة المصري اليوم ركز على الإطار السياسي للأزمة أكثر من الأطر الأخرى حيث تكرر في اغلب المقالات التي نشرتها عن الأزمة بمفرده أو مع الأبعاد الأخرى واتسم الخطاب بالاعتماد على الآليات الآتية:

- مسئولية الحزب الحاكم عن الأزمة مع الحكومة.(١٢٦)

- المطالبة باستعادة الثقة مع الشقيق السوداني.(١٢٧)

- مطالبة الحكومة بعمل محاولات جادة لاحتواء الاحتياجات والطموحات الأفريقية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.(١٢٨)

- ومعنى ذلك أن الصحيفة تنظر إلى الأزمة على أنها أزمة سياسية في المقام الأول وان الطريق لحلها يبدأ من الإصلاح والتغيير السياسي مع دول حوض النيل.

أما الإطار الثاني للأزمة الذي ركزت عليه صحيفة المصري اليوم فهو البعد الاقتصادي بنسبة ٢٥٪ حيث ناقشت الموضوعات الاقتصادية الآتية:

- غياب الاستثمارات والتجارة المصرية عن إفريقيا.

- طرح مشروع تنموي مشترك، يخدم جميع الأطراف.

ويأتي الإطار الاجتماعي في المرتبة الثالثة في خطاب المصري اليوم بنسبة ١٦،٦٧٪ وتمثل فيما يلي:

- أهملنا لأبسط قواعد التواصل بيننا وبين جيران هم بالنسبة لنا توأم ملتصق يتغذى على نفس الشريان، حتى اللغة تعالينا على تعليمها وتعلمها.(١٢٩)

- نعامل طلابهم كما نعامل طلاب الخليج في جامعاتنا ونطالبهم بمصاريف باهظة، باختصار نعاملهم أسوأ معاملة منذ نصف قرن، ونطالبهم الآن بالعشم والحفاظ على الوعود والاتفاقيات، لم نقدم السبت وفوجئنا بالأحد الأسود الذي يهددنا بالعطش.(١٣٠)

أما الإطار الأمني والقانوني لأزمة مياه النيل فجاء في خطاب صحيفة المصري اليوم في المرتبة الرابعة بنسبة ٨،٣٣٪ حيث طالب الخطاب أن ننظر للأزمة بشكل مغاير لأن دول المنبع ترى أن معاهدة ١٩٢٩ تم إبرامها في زمن الاستعمار وبموجبها أعطت بريطانيا معاملة تفضيلية في استخدام المياه لمصر على حساب باقي الدول.

أما اتفاق ١٩٥٩ فهي تراه اتفاقا يتعلق بمصر والسودان وحدهما. وتقول دول الحوض إن إصرار مصر على نصيب الأسد من المياه وعلى حق الفيتو الذي منحته لها «اتفاقية استعمارية» لا يمكن أن تقبله دول ذات سيادة خصوصا أنه يحرمها من حقها في التنمية.(١٣١)

وظهر في المرتبة الأخيرة الإطار التاريخي للأزمة ولم يتكرر سوى مرة واحدة حيث ربطت جيلان جبر بين إهمال مصر وتقصيرها نحو الدول الإفريقية منذ سنوات وأزمة مياه النيل.

ب- الأطر المرجعية لأزمة مياه النيل في خطاب صحيفتي الأهرام والمصري اليوم بعد ثورة ٢٥ يناير

جدول رقم (٩)

م	الأطر المرجعية للأزمة	الأهرام		المصري اليوم		المجموع	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	اقتصادية	٨	٣٤،٧٨	١	٢٠	٩	٣٢،١٤
٢	سياسية	٦	٢٦،٠٩	١	٢٠	٧	٢٥
٣	اجتماعية	٣	١٣،٠٤	٢	٤٠	٥	١٧،٨٦
٤	قانونية وأمنية	٤	١٧،٣٩	-	-	٤	١٤،٢٩
٥	تاريخية	٢	٨،٧	١	٢٠	٣	١٠،٧١
٦	المجموع	٢٣	١٠٠	٥	١٠٠	٢٨	١٠٠

يتضح من الجدول أن الإطار الاقتصادي لأزمة مياه النيل جاء في المرتبة الأولى بعد ثورة ٢٥ يناير وعلى مستوى كل صحيفة على حدة فيتضح الآتي:

أولاً: الأطر المرجعية لأزمة مياه النيل في خطاب صحيفة الأهرام بعد ثورة ٢٥ يناير

يتضح من بيانات الجدول أن الإطار الاقتصادي لأزمة مياه النيل جاء في المرتبة الأولى في خطاب صحيفة الأهرام نحو الأزمة وذلك بنسبة ٣٤،٧٨٪ حيث اهتم الخطاب بمناقشة الموضوعات الاقتصادية الآتية:

- فتلك الدول في حاجة إلي مشروعات تنموية لإنتاج المزيد من الغذاء لشعوبه.[١٣٢]
- الحوار مع دول حوض نهر النيل ضرورة ملحة يجب أن يبدأ باعتراف ودعم مصر والسودان وجنوبها لحقوق هذه الدول في تنمية اقتصادها.[١٣٣]
- بأن الأمر خطير خاصة وأن الفترة المقبلة ستشهد ارتفاعا في أسعار المحاصيل الغذائية نتيجة زيادة الاستهلاك من ناحية، وانخفاض الإنتاج بسبب العوامل المناخية والبيئية من جهة ثانية.[١٣٤]

وجاء الإطار السياسي للأزمة في المرتبة الثانية في خطاب صحيفة الأهرام بنسبة ٢٦،٠٩٪ ويغلب عليه خطاب نقدي موجه للنظام السابق وسياسته الخاطئة نحو أزمة مياه النيل واتسم الخطاب على الآليات الآتية:

- يحتاج حل مشكلة مياه النيل إلي أسلوب جديد غير الذي انتهجته مصر في الفترة السابقة يتسم بقدر من المخاطرة المحسوبة والجرأة بدلا من الاكتفاء بالتمرس وراء اتفاقيات تم توقيعها في عهد الاستعمار ولم تعد دول المنابع تحترمها.[١٣٥]
- أنه قد آن الأوان لمصر أن تركز بطريقة فعلية علي دورها الأفريقي، وبالأخص بين دول حوض النيل؟.[١٣٦]

- نظرة الاستعلاء التي تعامل بها النظام المصري السابق مع هذه الدول وأشقائنا فيها والتي هدمت ما أنجزته مصر في الستينيات من صروح للمحبة والإخاء والمصالح المشتركة التي عادت بالخير علي شعوبنا جميعا.(١٣٧)
- إن الدبلوماسية الشعبية حلت المشكلة وأصلحت ما أفسده النظام السابق ونجحت في تغيير مواقف إثيوبيا وأعادت العلاقات معها.(١٣٨)

الإطار الأمني والقانوني لأزمة مياه النيل فجاء في صحيفة الأهرام بعد الثورة في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧،٣٩٪ حيث طالب الخطاب إجراء حوار وطني موسع سيدعى إليه قادة الفكر والرأي والقانونيون والخبراء لوضع رؤية مشتركة تجاه السياسات المصرية القادمة حول المفاوضات مع دول حوض النيل.(١٣٩)

فمصر لديها عدد من أكفأ خبراء المياه والقانون الدولي في العالم يمكن أن يدرسوا اتفاقية عنتيبي ويبنوا علي العناصر الايجابية فيها خاصة الفقرة التي تنص علي عدم الإضرار بالمصالح المائية لأي من دول الحوض.(١٤٠)

وجاء البعد الاجتماعي في المرتبة الرابعة في خطاب صحيفة الأهرام حيث ناقش الكتاب الموضوعات الاجتماعية الآتية وعلاقتها بأسباب وحلول الأزمة وهي:

-توسيع مجالات التعاون مع دول حوض النيل.(١٤١)

-أن نتحرك جنوباً إلى بقية الدول الإفريقية بروح جديدة وإطار عادل من المصالح المشتركة بيننا وبينهم،(١٤٢)

وظهر في المرتبة الأخيرة الإطار التاريخي للأزمة بنسبة ٨،٧٪ حيث ترى أن الاتفاقية المرجعية في هذا الشأن تلك الموقعة عام ١٩٥٩ في فترة الرئيس جمال عبد الناصر ولم تكن اتفاقية يرعاها الاستعمار.(١٤٣)

ثانياً: الأطر المرجعية لأزمة مياه النيل في خطاب صحيفة المصري اليوم بعد ثورة ٢٥ يناير

يتضح من الجدول السابق أن خطاب صحيفة المصري اليوم ركز على الإطار الاجتماعي للأزمة أكثر من الأطر الأخرى واتسم الخطاب بالاعتماد على الآليات الآتية:

- الملحوظ هنا هو الخيبة الشديدة، التي تبلغ حد الخيانة في النظام المصري السابق، الذي أدى سوء أدائه وعدم قدرته، إلى الاختيال والتعالي غير المبرر والخطير على مستقبل مصر تجاه دول أفريقيا.(١٤٤)

- من أفضل وسائل التعارف الشعبي وأهم جسور التواصل بين البلاد القوافل الطبية، فهذا النوع من التواصل يلمس أهم ثروة عند المواطن وهي الصحة، وعندما يعالج طبيب مريضاً من بلد آخر يظل هذا المريض ممتناً ومقدراً لهذا الجميل الإنساني، ويصبح هذا المريض سفارة متنقلة وهيئة استعلامات متحركة تقوم بالدعاية لهذا الطبيب وبلده.(١٤٥)

-ويأتي الأطر السياسية والاقتصادية والتاريخية للأزمة في خطاب المصري اليوم بعد ثورة ٢٥ يناير في المرتبة الثانية بنسبة متساوية ٢٠٪ وتتمثل فيما يلي:

- غير أن الإنصاف يقتضي في الوقت نفسه أن نعترف بحقيقة مهمة أخرى وهي أن وفدي الدبلوماسية

الشعبية مارسا الدور المطلوب منهما بكل كفاءة وحرفية. وكان أهم ما لفت نظري، طبقا لما سمعته من بعض الأصدقاء المشاركين قبل وبعد الزيارة، ومما قرأته أو رأيته لاحقا، أن الجميع عمل بروح الفريق، وأن الإعداد الذي سبق الزيارة كان جيدا ودءوبا، وأن الجهود تكاملت لتصب كلها في اتجاه واحد وهو تجسيد الوطنية المصرية في أروع صورها ومعانيها.(١٤٦)

-يجب أن نعرف أن إثيوبيا في حاجة إلينا، ونحن في حاجة إليها، وأن العلاقات المصرية الأفريقية يجب أن تتطور وبسرعة فائقة، ولأن هذا هو مجالنا الطبيعي في المنافسة الاقتصادية.(١٤٧)

- كان طريق الدبلوماسية الشعبية إلى أفريقيا ممهداً بتاريخ مجيد وبحاضر مشرق. أما التاريخ المجيد فهو سياسة مصرية حاضنة لكل حركات التحرر الأفريقي، كان جمال عبد الناصر قد صاغها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وظلت رغم رحيله منذ أكثر من أربعين عاما حاضرة بقوة في ذاكرة زعماء وشعوب أفريقيا.(١٤٨)

المقارنة بين أطر الأزمة في خطاب صحيفتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

يتضح من المقارنة بين أطر الأزمة في خطاب صحيفتي الدراسة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ما يلي:

- ركزت صحيفتي الدراسة قبل ثورة ٢٥ يناير على الإطار السياسي للأزمة حيث جاء في المرتبة الأولى، بينما ركزت صحيفتي الدراسة بعد ثورة ٢٥ يناير على الإطار الاقتصادي للأزمة وقدمت أطروحات عديدة لحلول الأزمة من الناحية الاقتصادية.
- اهتمت صحيفتي الدراسة قبل ثورة ٢٥ يناير بتوضيح الإطار التاريخي للأزمة أكثر من اهتمامها بعد ثورة ٢٥ يناير.
- ركز خطاب صحيفة الأهرام على الإطار الاقتصادي للأزمة أكثر من الأبعاد الأخرى قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير وقدم أطروحات عديدة لحلول الأزمة من الناحية الاقتصادية.
- اهتمت صحيفة المصري اليوم بتوضيح الإطار الاجتماعي للأزمة بعد ثورة ٢٥ يناير أكثر من الأبعاد الأخرى.

من خلال ما قمت به الباحثة من تحليل مضمون خطاب أزمة مياه النيل في صحيفتي الأهرام والمصري اليوم خلال الفترة من ١ /٢٠١٠/٣ إلى ٢٠١٠/٥/٣١ ، من ٢٠١١/٣/١ إلى ٢٠١١/٥/٣١ أي بعد ثورة ٢٥ يناير وجدت الباحثة أن هناك نتائج من أهمها:

- بعد ثورة ٢٥ يناير كان استقلال صحيفة الأهرام ونشرها لجميع الحقائق دون الخوف من النظام السابق واضحاً.
- أن صحيفة الأهرام تفوقت على صحيفة المصري اليوم في عدد المقالات سواء قبل الثورة أو بعد الثورة وذلك كما قالت الباحثة سابقاً ليس تقصيرا من صحيفة المصري اليوم وإنما راجع لاهتمامها بالتغطية الإخبارية اللازمة أكثر من التغطية التفسيرية لها.
- اختلاف كبير في القوى الفاعلة قبل ثورة ٢٥ يناير عن القوى الفاعلة بعد ثورة ٢٥ يناير.
- ركزت صحيفتي الدراسة على تحسين العلاقات مع دول المنبع في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وذلك في الحلول المطروحة لحل الأزمة بعد ثورة ٢٥ يناير.

مراجع الدراسة:

١- إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٣، ص٥.

٢- مغاوري شحاتة، مستقبل المياه بالعالم العربي، ط١، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص١٧.

3- ar.wikipedia. org/ wiki /اتفاق-عنتيبى

٤- محمود أبو زيد، المياه مصدر التوتر فى القرن ال٢١، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨، ص١١٦.

٥- راجعت الباحثة في نموذج الموقف المشكل إلى:
- محمد على شومان، الإعلام والأزمات- مدخل نظري وممارسات عملية، القاهرة، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢،
ص ص١٦٠-١٦٢.
- محمد على شومان، تطور المعالجة الإعلامية للأزمات والكوارث، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام – العدد
الثالث – المجلد الثاني، يوليو- سبتمبر ٢٠٠١، ص١٤٩-١٧٢.
- Edelstein, A.,S & Ato, y. & Kepplinger, H.,M – 1992 communication and culture : Comparative Approach 2nd edition (New York Longman, EnC.) p.188.

٦- أديب خضور، الإعلام والأزمات، ط١، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ١٩٩٩، ص٦٧.

٧- راسم محمد الجمال وخيرت معوض، وسائل الإعلام والتسويق السياسي دراسة على قضية الإصلاح السياسي في مصر، المؤتمر العلمي الحادي عشر،كلية الإعلام، جامعة القاهرة، بعنوان:"مستقبل وسائل الإعلام العربية"، مايو ٢٠٠٥ج٣، ص ص٩٤٣-٩٨٤.

٨- أسامة عبد الرحيم على، قضايا الإصلاح السياسي في الصحافة العربية الدولية – دراسة تحليلية"، المجلة المصرية للدراسات المتخصصة، العدد الرابع، ابريل ٢٠٠٧، ص ص١٥-٧١.

٩- أسامة عبد الرحيم على، الخطاب الصحفي في الأزمات الاقتصادية – دراسة حالة لأزمة الخبز ٢٠٠٨، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد الواحد والثلاثون – يوليو- سبتمبر ٢٠٠٨، ص ص١-٧٣.

١٠- منى طه محمد، المعالجة الصحفية لأزمة العراق والكويت في الفترة من ١٥يوليو ١٩٨٩ حتى ١٥ يوليو ١٩٩١، ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية الآداب،١٩٩٥.

١١- عزة عبد الله عزت،إدارة الصحافة لأزمة القدس بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث الذي عقد بجامعة عين شمس في الفترة من٢٥-٢٦ أكتوبر ١٩٩٧م ص ص٢٥-٥٣.

١٢- نوال عبد العزيز الصفتى، معالجة الصحافة المصرية للأزمات والأحداث الطارئة – دراسة تحليله بالتطبيق على أحداث الكشح ١٩٩٨، مجلة كلية الآداب بحلوان الغدد السادس يوليو ١٩٩٩، ص ص٦٢٣-٦٩٤.

١٣- محمد شومان ، إدارة الصحافة لكارثة قطار كفر الدوار – دراسة تحليلية لعينة من الصحف القومية والحزبية – بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع لإدارة الأزمات والكوارث – المجلد الثاني، جامعة

عين شمس، وحدة بحوث الأزمات كلية التجارة في الفترة من ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٩، ص ص٥٠١-٥٦٠.

14- Kim – Sung – Tae (2001): Covering globalization: A comparative analysis of news reports about the 1997 Asian economic crisis and the IMF bailout . Volume 62-08A of Dissertation Abstracts International page 2616 In dissertation Abstracts 2001- 2004.

15- Kim, Sunghae, (2003): The Korean Financial Crisis: Analyzing the performance of the Western Elite Financial press. Conference papers _ International communication Association , 2003 Annual Meeting, San Diego, CA,p1-24 p,10 charts.

16- Billgen – Nadine - C (2006): Bayer,s Bayco/ Lipobay Crisis in the news : Themes, frames and sources in German
and American newspaper coverage . Volume 44-04 of Dissertation Abstracts international page 1553 in dissertation abstracts 2005 - 2007/ 01.

١٧- عادل صادق محمد، دور الصحافة المصرية في إدارة الأزمات دراسة مسحية على أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، دكتوراه منشورة، قسم الإعلام كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠٦.

18- Durham, Frank (2007): Framing the state in Globalization : The financial Times, Coverage of the 1997 Thai Currency Crisis. Critical studies in Media Communication , mar 2007, vo1.24 Issue 1 ,p57-76 ,20p.

١٩- ثروت فتحي كامل، إدارة الصحف للأزمة الثقافية – دراسة حالة احتراق قصر ثقافة بني سويف، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام المجلد الثاني – العدد الثاني ابريل يونيو ٢٠٠٧، ص ص٨٥-١٥٥.

٢٠- سامي طابع، بحوث الإعلام، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص٢٢١.

٢١- عبد العليم محمد، الخطاب الساداتي- تحليل الحقل الأيدلوجي للخطاب الساداتي، كتاب الأهلي- رقم٢٧ أغسطس ١٩٩٠،ص ص٢٦-٢٧.

٢٢- هشام عطية عبد المقصود، تأثير السياسة الخارجية للدولة في المعالجة الصحفية للشئون الدولية – دراسة تحليلية مقارنة للصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٩٠-ح تى١٩٩٢، ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة، ص٣٩.

٢٣- محمد عبد الحميد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠١، ص٣٠٢.

٢٤- عبد العظيم أبو العطا، مفيد شهاب، دفع الله رضا، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥، ص٢٢٣.

٢٥- عطية عيسوي، فكر جريء(٢)، الأهرام، ٢٠ مارس ٢٠١٠، ص٨.

٢٦ -إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٢٢ ابريل ٢٠١٠، ص ٣٠.

٢٧- د. عبد المنعم سعيد، من القاهرة أخطار على نهر النيل!!، الأهرام، ٢٢مايو ٢٠١٠، ص١٠ .

٢٨ - صلاح منتصر، مجرد رأى أزمة مياه النيل، الأهرام،١٧مايو ٢٠١٠، ص١١.

٢٩- د. حسن مكي، توزيع حصص مياه النيل، الأهرام، ٤ مايو ٢٠١٠، ص١٧ .

٣٠- عماد غنيم، حديث السوق ما بعد عنتيبى، الأهرام، ١٨ مايو ٢٠١٠، ص١٦.

٣١- د. عبد المنعم سعيد، من القاهرة أخطار على نهر النيل!!،٢٢مايو ٢٠١٠، ص١٠.

٣٢- عطية عيسوي، سياسة خارجية أوراق ضغط، الأهرام، ٢٤ مايو ٢٠١٠، ص٨ .
٣٣- صلاح منتصر، مجرد رأى أزمة مياه النيل، الأهرام،١٧مايو ٢٠١٠، ص١١.
٣٤- سامح عبد الله، على الطريق نصيحة لدول حوض النيل،الأهرام، ٦مايو ٢٠١٠، ص٢٠.
٣٥- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٢٨ مايو ٢٠١٠، ص٣٠.
٣٦- د. عبد المنعم سعيد، من القاهرة أخطار على نهر النيل!!،٢٢مايو ٢٠١٠، ص١٠.
٣٧- عطية عيسوي، سياسة خارجية كله عدس!، الأهرام، ٣ مايو ٢٠١٠، ص٨.
٣٨- د. إبراهيم البيومى غانم، فقه المياه وضرورة التجديد، الأهرام، ١٦ مارس ٢٠١٠، ص١٠.
٣٩- خالد منتصر، لاشين والنيل والسلطان، المصري اليوم، ١٨ مايو ٢٠١٠، ص٤.
٤٠- د.حسن نافعة، كيف تدافع مصر عن حقوقها في مياه النيل؟، ٢٢ ابريل ٢٠١٠، ص١٧.
٤١- جيلان جبر، أرجوكم.. شوية تركيز، المصري اليوم، ١٩ ابريل ٢٠١٠، ص١٧.
٤٢- محمود مسلم، فشل عام، المصري اليوم، ٢٢ مايو ٢٠١٩، ص٢.
٤٣- د. حسن نافعة، كيف تدافع مصر عن حقوقها في مياه النيل؟، المصري اليوم، ٢٢ ابريل ٢٠١٠، ص١٧.
٤٤- لميس الحديدي، معركة النيل، المصري اليوم ،١٣ ابريل ٢٠١٠ ، ص٢٠.
٤٥- عطية عيسوي، فكر جريء، الأهرام،١٣ مارس ٢٠١١، ص٨.
٤٦- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق مياه النيل والثورة، الأهرام،٤ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
٤٧- عماد عريان، سياسة خارجية هذه الأقلام المسمومة؟، الأهرام، ١٥ مارس ٢٠١١، ص٨.
٤٨- نهال شكري، النيل أولا، الأهرام، ١٦ ابريل ٢٠١١، ص١١.
٤٩- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق البوابة الخلفية، الأهرام، ١٢ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
٥٠- عطية عيسوي، فكر جريء، الأهرام،١٣ مارس ٢٠١١، ص٨.
٥١- عطية عيسوي، فكر جريء، الأهرام،١٣ مارس ٢٠١١، ص٨.
٥٢- محمود سمير أحمد، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، ط١، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ١٩٩٨.
٥٣- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق حياة أو موت، الأهرام، ١٠ ابريل ٢٠١١، ص٢٠.
٥٤- عطية عيسوي، سياسة خارجية، الأهرام، ١٠ ابريل ٢٠١١، ص٨.
٥٥- د. حسن نافعة، الدبلوماسية الشعبية لمصر الثورة، ٦ مايو ٢٠١١، ص١٧.
٥٦- خالد منتصر، دعوة لقافلة طبية لإثيوبيا، المصري اليوم، ٨ مايو ٢٠١١، ص٤.
٥٧- د. محمد أبو الغار، تقرير للشعب المصري، ٨ مايو ٢٠١١، ص١٣.
٥٨- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٤ مايو ٢٠١٠، ص٣٠.
٥٩- د.عبد المنعم سعيد، من القاهرة أخطار على نهر النيل!!، الأهرام، ٢٢ مايو ٢٠١٠، ص١٠.
٦٠- عبد المحسن سلامة، نقاط ساخنة انتباه!، الأهرام، ٢١ ابريل ٢٠١٠، ص٢٠.
٦١- مرسى عطا الله، كل يوم، الأهرام، ٢١ ابريل، ٢٠١٠، ص١٢.
٦٢- مكرم محمد أحمد، نقطة نور دول المنبع والمصب، الأهرام، ٢٠ ابريل ٢٠١٠، ص١٠.
٦٣- عطية عيسوي، سياسة خارجية كله عدس!، الأهرام، ٣ مايو، ٣ مايو ٢٠١٠، ص٨.
٦٤- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٢٣ ابريل ٢٠١٠، ص٣٠.
٦٥- سامح عبد الله، على الطريق نصيحة لدول حوض النيل،الأهرام، ٦ مايو ٢٠١٠، ص١٧.
٦٦- عماد غنيم، حديث السوق ما بعد عنتيبى، الأهرام، ١٨ مايو ٢٠١٠، ص١٧.

٦٧- عبد الفتاح إبراهيم، الشفافية دول المصب.. ودول المنبع إلى أين؟، الأهرام، ٢٢ مايو ٢٠١٠، ص٢٠.
٦٨- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ١٧ مايو ٢٠١٠، ص٣٠.
٦٩- مكرم محمد أحمد، نقطة نور دول المنبع والمصب، الأهرام، ٢٠ ابريل ٢٠١٠، ص١٠.
٧٠- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ١٧ مايو ٢٠١٠، ص٣٠.
٧١- مرسى عطا الله، كل يوم، الأهرام، ٢٤ ابريل، ٢٠١٠، ص١٢.
٧٢- لميس الحديدي، معركة النيل، المصري اليوم ،١٣ ابريل ٢٠١٠ ، ص٢٠.
٧٣- د. منار الشوربجي، ماذا تقول دول حوض النيل؟، المصري اليوم، ٢٦ مايو ٢٠١٠، ص١٧.
٧٤- محمود مسلم، فشل عام، المصري اليوم، ٢٢ مايو ٢٠١٠، ص٢.
٧٥- خالد منتصر، كيف ستعرفون إفريقيا بدول سواحيلي؟، المصري اليوم، ٢١ مايو ٢٠١٠، ص٤.
٧٦- د. منار الشوربجي، النيل الذي سقط سهوا، المصري اليوم، ١٩ مايو ٢٠١٠، ص١٧.
٧٧- د. حسن نافعة، كيف تدافع مصر عن حقوقها في مياه النيل؟ المصري اليوم، ٢٢ ابريل ٢٠١٠، ص١٧.
٧٨- لميس الحديدي، معركة النيل، المصري اليوم ،١٣ ابريل ٢٠١٠ ، ص٢٠.
٧٩- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق مياه النيل والثورة، الأهرام، ٤ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
٨٠- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق استجابة مشكورة، الأهرام، ١٨ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
٨١- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق حياة أو موت، الأهرام، ١ ابريل ٢٠١١، ص٢٠.
٨٢- عماد عريان، سياسة خارجية الخيارات الإثيوبية، الأهرام، ١٢ ابريل ٢٠١١، ص٨.
٨٣- عصام عبد المنعم، كلمة حق، الأهرام، ١ ابريل ٢٠١١، ص١٦.
٨٤- عماد عريان، سياسة خارجية الخيارات الإثيوبية، الأهرام، ١٢ ابريل ٢٠١١، ص٨.
٨٥- عطية عيسوي، سياسة خارجية فكر جريء (٢)، الأهرام، ٢٠ مارس ٢٠١١، ص٨.
٨٦- عطية عيسوي، سياسة خارجية فكر جريء (٢)، الأهرام، ٢١ مارس ٢٠١١، ص٨.
٨٧- محمد إبراهيم الدسوقي، عالمنا، الأهرام، ٥ ابريل ٢٠١١، ص١٧.
88- www .almorakeb. com/sys. asp? browser= view article &ID=5556
٨٩- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق البوابة الخلفية، الأهرام، ١٢ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
٩٠- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق استجابة مشكورة، الأهرام، ١٨ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
٩١- عطية عيسوي، سياسة خارجية بطولات وهمية!، الأهرام، ١٠ ابريل ٢٠١١، ص٨.
٩٢- خالد منتصر، دعوه لقافلة طبية لإثيوبيا، المصري اليوم، ٨ مايو ٢٠١١، ص٤.
93- Hal- alquran. com/Arabic/show _ news? Main _id=17921
٩٤- د. محمد أبو الغار، رحلة إثيوبيا: تقرير للشعب المصري، المصري اليوم، ٨ مايو ٢٠١١، ص١٣.
٩٥- مرسى عطا الله، كل يوم، الأهرام، ٢٤ ابريل، ٢٠١٠، ص١٢.
٩٦- مكرم محمد أحمد، نقطة نور دول المنبع والمصب، الأهرام، ٢٠ ابريل ٢٠١٠، ص١٠.
٩٧- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٢١ ابريل ٢٠١٠، ص٣٠.
٩٨- عبد المحسن سلامة، نقاط ساخنة انتباه!، الأهرام، ٢١ ابريل ٢٠١٠، ص٢٠.
٩٩- عطية عيسوي، سياسة خارجية كله عدس!، الأهرام، ٣ مايو، ٣ مايو ٢٠١٠، ص٨.
١٠٠- عماد غنيم، حديث السوق ما بعد عنتيبى، الأهرام، ١٨ مايو ٢٠١٠، ص١٧.
١٠١- عطية عيسوي، سياسة خارجية فكر جريء (٢)، الأهرام، ٢٠ مارس ٢٠١١، ص٨.

١٠٢- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٢٤ ابريل ٢٠١٠، ص٣٠.
١٠٣- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٢٣ ابريل ٢٠١٠، ص٣٠.
١٠٤- مكرم محمد أحمد، نقطة نور دول المنبع والمصب، الأهرام، ٢٠ ابريل ٢٠١٠، ص١٠.
١٠٥- إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، ٢٤ ابريل ٢٠١٠، ص٣٠.
١٠٦- لميس الحديدي، معركة النيل، المصري اليوم ،١٣ ابريل ٢٠١٠ ، ص٢٠.
١٠٧- جيلان جبر، أرجوكم.. شوية تركيز، المصري اليوم، ١٩ ابريل ٢٠١٠، ص١٧.
١٠٨- أحمد الصاوي، ضعف الإيمان، المصري اليوم، ٢٧ ابريل ٢٠١٠، ص١٣.
١٠٩- عبد الملك عوده، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، القاهرة، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩، ص٣٦٥،
١١٠- د. حسن نافعة، كيف تدافع مصر عن حقوقها في مياه النيل؟ المصري اليوم، ٢٢ ابريل ٢٠١٠، ص١٣.
١١١- أحمد الصاوي، البكاء على إفريقيا، المصري اليوم، ٢٨ ابريل ٢٠١٠، ص١٧.
١١٢- جيلان جبر، أرجوكم.. شوية تركيز، المصري اليوم، ١٩ ابريل ٢٠١٠، ص١٧.
١١٣- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق استجابة مشكورة، الأهرام، ١٨ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
١١٤- عبد العظيم الباسل، في الموضوع الدبلوماسية وحدها لا تكفى!، الأهرام، ٧ مايو ٢٠١١، ص١٠.
١١٥- عطية عيسوي، سياسة خارجية بطولات وهمية!، الأهرام، ١٠ ابريل ٢٠١١، ص٨.
١١٦- نهال شكري، النيل أولا، الأهرام، ١٦ ابريل ٢٠١١، ص١١.
١١٧- عصام عبد المنعم، كلمة حق، الأهرام، ١ ابريل ٢٠١١، ص١٦.
١١٨- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق استجابة مشكورة، الأهرام، ١٨ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
١١٩- عماد عريان، سياسة خارجية الخيارات الإثيوبية، الأهرام، ١٢ ابريل ٢٠١١، ص٨.
١٢٠- عماد عريان، سياسة خارجية هذه الأقلام المسمومة؟، الأهرام، ١٥ مارس ٢٠١١، ص٨.
١٢١- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق مياه النيل والثورة، الأهرام، ٤ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
١٢٢- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق استجابة مشكورة، الأهرام، ١٨ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
١٢٣- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق استجابة مشكورة، الأهرام، ١٨ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
١٢٤- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق حياة أو موت، الأهرام، ١٠ ابريل ٢٠١١، ص٢٠.
125- www.masrawy.com/News/Egypt/polics/2010/may/egypt_nile.aspx
١٢٦- د. محمد أبو الغار، رحلة إثيوبيا: تقرير للشعب المصري، ٨ مايو ٢٠١١، ص١٣.
١٢٧- د. محمد أبو الغار، رحلة إثيوبيا: تقرير للشعب المصري، ٨ مايو ٢٠١١، ص١٣.
١٢٨- جيلان جبر، أرجوكم.. شوية تركيز، المصري اليوم، ١٩ ابريل ٢٠١٠، ص١٧.
١٢٩- لميس الحديدي، معركة النيل، المصري اليوم ،١٣ ابريل ٢٠١٠ ، ص٢٠.
١٣٠- جيلان جبر، غيبوبة حكومة، المصري اليوم، ٢٦ ابريل ٢٠١٠، ص١٧.
١٣١- خالد منتصر، كيف ستعرفون إفريقيا بدون سواحيلي؟، المصري اليوم، ٢١ مايو ٢٠١٠، ص٤.
١٣٢- خالد منتصر، دلوقتى افتكرتو أفريقيا، المصري اليوم، ١٧ مايو ٢٠١٠، ص٤.
١٣٣- د. منار الشوربجى، ماذا تقول دول حوض النيل؟، المصري اليوم، ٢٦ مايو ٢٠١٠، ص.
١٣٤- عطية عيسوي، سياسة خارجية فكر جريء(٢)، الأهرام، ٢٠ مارس ٢٠١١، ص٨.
١٣٥- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق مياه النيل والثورة، الأهرام، ٤ مارس ٢٠١١، ص٢٠.

١٣٦- نجلاء ذكري، اتجاهات السوق حياة أو موت، الأهرام، ١ ابريل ٢٠١١، ص٢٠.
١٣٧- عطية عيسوي، سياسة خارجية فكر جريء(٢)، الأهرام، ٢٠ مارس ٢٠١١، ص٨.
١٣٨- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق البوابة الخلفية، الأهرام، ١٢ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
١٣٩- نهال شكري، النيل أولا، الأهرام، ١٦ ابريل ٢٠١١، ص١١.
١٤٠- عطية عيسوي، سياسة خارجية المنطق الغائب!، الأهرام، ٨ مايو ٢٠١١، ص٨.
١٤١- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق استجابة مشكورة، الأهرام، ١٨ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
١٤٢- عطية عيسوي، سياسة خارجية فكر جريء(٢)، الأهرام، ٢٠ مارس ٢٠١١، ص٨.
١٤٣- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق استجابة مشكورة، الأهرام، ١٨ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
١٤٤- عصام عبد المنعم، كلمة حق، الأهرام، ١ ابريل ٢٠١١، ص١٦.
١٤٥- نجلاء ذكرى، اتجاهات السوق مياه النيل والثورة، الأهرام، ٤ مارس ٢٠١١، ص٢٠.
١٤٦- د. محمد أبو الغار، رحلة إثيوبيا: تقرير للشعب المصري، ٨ مايو ٢٠١١، ص١٣.
١٤٧- خالد منتصر، دعوة لقافلة طبية لإثيوبيا، المصري اليوم، ٨ مايو ٢٠١١، ص٤.
١٤٨- د. حسن نافعة، الدبلوماسية الشعبية لمصر الثورة، المصري اليوم، ٦ مايو ٢٠١١، ص١٣.